وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة.
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

محددات عرض العمل في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ل.م.د في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي

إعداد الطالبين:
باشي علي
شادلي أحلام

إشراف الدكتور:
بوريش لحسن

السنة الجامعية: 2019م/2020م

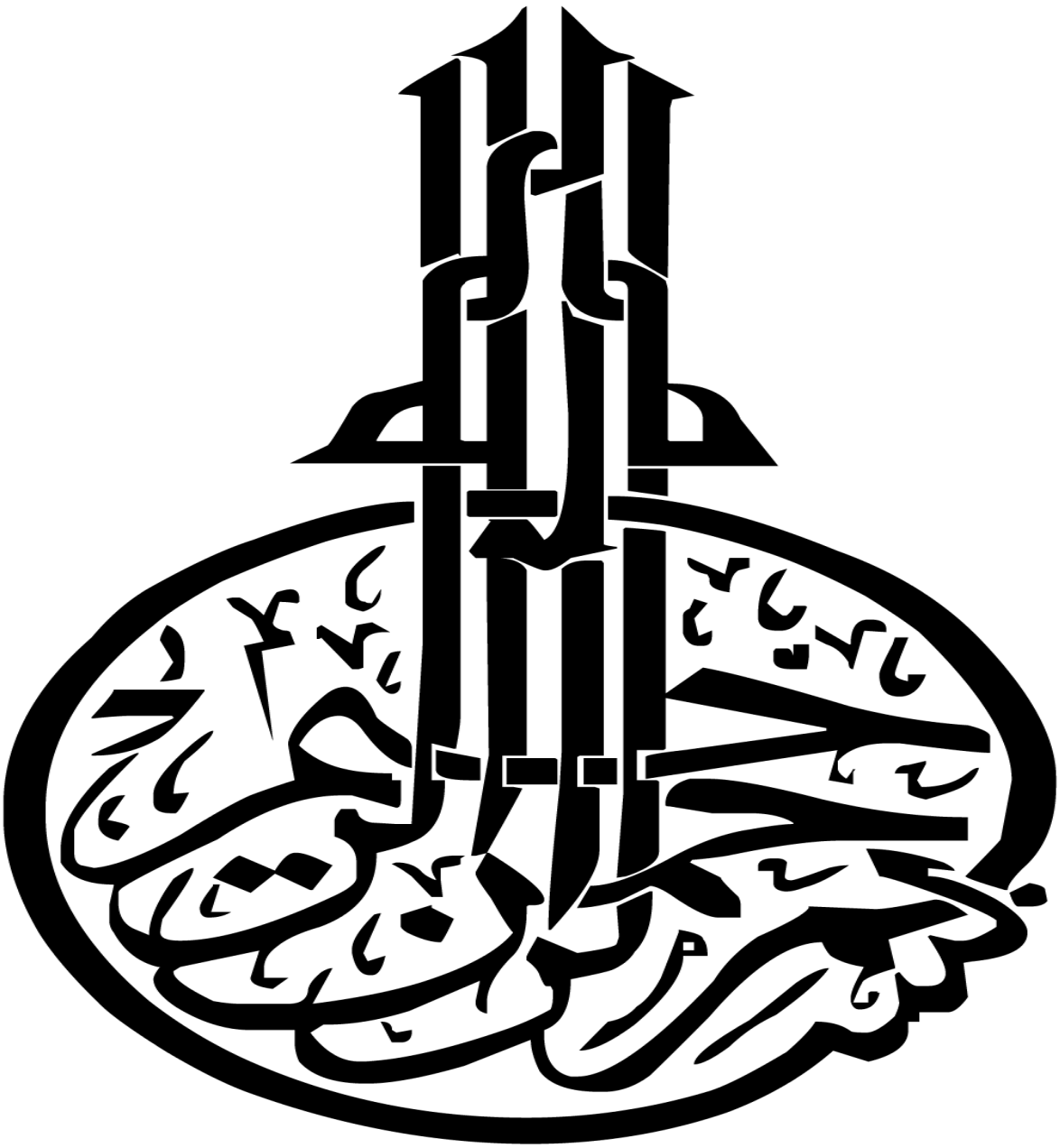

شكر و تقدير

الحمد والشكر لله على توفيقه في انجاز هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور المشرف " بوريش لحسن"

وأعضاء اللجنة

إهـــــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى إلى الوالدين الكريمين أمدَّ الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى كلِّ من ساندي من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث العلمي

إلى كلِّ محبي العلم والتَّعلِّيم والتَّعلُّم

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمة	**01**
الفصل الأول : الإطار النظري للعمل	
تمهيد:	**06**
المبحث الأول:الإطار النظري لسوق العمل	**07**
المطلب الأول: مفاهيم عامة	**07**
المطلب الثاني : سوق العمل	**09**
المطلب الثالث : عرض العمل	**15**
المبحث الثاني: سوق العمل في النظريات الاقتصادية	**27**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والماركسية	**27**
المطلب الثاني : النظرية الكنزية والنظرية المفسرة لها	**30**
المطلب الثالث : النظرية الحديثة	**32**
خاتمة الفصل الاول	**35**
الفصل الثاني : واقع سوق العمل والدراسات السابقة	
تمهيد	**37**
المبحث الأول : واقع سوق العمل في الجزائر	**38**
المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر	**38**
المطلب الثاني: الهيئات المستحدثة لتوفير فرص العمل :	**41**
المطلب الثالث : اختلال سوق العمل في الجزائر	**45**

المبحث الثاني : دراسات سابقة لمحددات عرض بالعمل.	**46**
المطلب الأول : الدراسة الوطنية.	**47**
المطلب الثاني : دراسات عربية.	**50**
المطلب الثالث : دراسات أجنبية .	**54**
خلاصة الفصل:	**59**
الفصل الثالث : الدراسة الاحصائية القياسية	**60**
تمهيد	**61**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول منهجية (ARDL)	**62**
المطلب الأول: مميزات منهجيةARDL	**62**
المطلب الثاني: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)	**63**
المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات عرض العمل في الجزائر	**67**
المطلب الأول : صيغة النموذج	**67**
المطلب الثاني: صيغة النموذج	**69**
خاتمة	**78**
قائمة المراجع	**80**
الملاحق	

فهرس المحتويات

قائمة الجداول:

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
01	توزيع مهام الوسطاء في مجال سوق العمل في الجزائر	**44**
02	يبين استقراريه السلاسل الزمنية بإجراء اختبار فليب رون	**68**
03	تحديد درجة التاخيرlag	**69**
04	اجراء اختبار test bound	**70**
05	تقدير المدى الطويل	**71**
06	تقدير في المدى القصير	**71**
07	اختبار ثبات التباين	**74**

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
01	منحنى العرض الكلي للعمل	**20**
02	منحنى عرض العمل التبادلي	**21**
03	منحنى عرض العمل الفردي	**22**
04	التوزيع الطبيعي	**73**
05	اختبار cusmq و cusmqq	**74**

مقدمة

مقدمة:

لاشك أن العالم يواجه حاليا تحديات عديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لعل أبرزها قطاع التشغيل، إذ يعتبر هذا القطاع من بين الأكثر حساسية للتغيرات الاقتصادية لأن له مكانة هامة في اقتصاد أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها.

يتمثل قطاع التشغيل عموما في سوق العمل و هو الآلية التي تتخذ من خلالها مستويات الأجور والتوظيف يجمع بين طالبي و عارضي العمل شهد اهتماما كثيرا من طرف المفكرين والباحثين الاقتصادين قصد تطوير و حل العراقيل التي تعرقل تطور النشاطات، لكن نتيجة لكثرة المحددات و التفسيرات واجهت المفكرين صعوبات في دراسة هذا الموضوع.

كما أن سوق العمل في الوطن العربي عامة يعاني من صعوبات في العرض و الطلب، مثال على ذلك الجزائر التي شهدت تطورات كثيرة في كل المجالات سياسية واقتصادية، واجتماعية وديموغرافية، ومنه أحدثت تغيرات جوهرية في هيكلها الإقتصادي، وبنيتها السكانية التي كانت سببا في تغيير كبير في سوق العمل، ومن هنا ارتأينا أن هناك عدة محددات" الكثافة السكانية. الانفاق . تضخم .أجر قاعدي " تتحكم في عرض العمل على مستوى المؤسسات التي تقوم بعرض العمل.

وتلعب النماذج الاقتصادية دورا هاما في اختبار النظريات الاقتصادية من خلا تفسير العلاقات بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة حيث يساهم التحليل الاقتصادي في مساعدة اتخاذ القرار ووضع السياسات الاقتصادية و صنعها لاتخاذ قرار امثل .

وفي بحثنا هذا قمنا بدراسة محددات عرض العمل في الجزائر و ذلك بطرح مفاهيم و تعريفات عامة لعرض العمل وسوق العمل، و تطرق للمحددات عرض العمل وعرض النظريات المفسرة لها وتحدث عن واقع سوق العمل في الجزائر، ومن بناء نموذج اقتصادي مفسر للعلاقة بين عرض العمل ومتغيرات الدراسة وتحليل النتائج المتوصل اليها على ضوء المعطيات المتحصل عليها و الاختبارات التي نقوم بها.

الاشكالية:

بنـاء علـى المتغـيرات الاقتصـادية الداخليـة و الخارجيـة مـا هـي التغـيرات النسـبية المحـددة لعرض العمل في الجزائر للفترة 2000-2017 م ؟

و بالتالي تتفرع منه أسئلة فرعية تدور حول:

- ما هي محددات عرض العمل في الجزائر ؟
- ما هي نظرة الدول للعمل ففي فترة 2000-2017 م ؟
- ما هي المشكلة التي يواجهها عارضي العمل ؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى :يمكن بناء نموذج قياسي لعرض العمل باستعمال الانحدار الذاتي للإطار الزمني الموزع ARDL ،و ذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات.

الفرضية الثانية : وجود علاقة ذات دلالة اجتماعية، و يفترض أن تكون طردية و ذات تأثير إيجابي بين المتغيرات النسبية المحددة و عرض العمل .

أهداف البحث :

نهدف ممن خلال هذا البحث إلى محاولة تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية :

- تقديم ممففهوم شامل لسوق العمل و عرض العمل
- التعرف على محددات عرض العمل
- طرح نظريات المسرة للعرض اللعمل
- تطرق للسوق العمل في الجزائر

منهج البحث:

قمنا بعرض مختلف فصول البحث و الإجابة عن إشكالية الموضوع، وكذا اختبار صحة الفرضيات المقدمة سابقا، اتبعنا أسلوب الوصفي التحليلي، وذلك قصد وصف مختلف جوانب الموضوع، وتحليل المعطيات، وتفسير النتائج، إضافة إلى النهج الإحصائي الكمي القياسي من أجل تفسير النموذج القياسي لمحددات عرض العمل ولدراسة ذلك يتم بالاستعانة بالبرامج الاحصائية التالية :Eviews9 Excel.

ولجأنا إلى الكتب الاقتصادية والمذكرات والديوان الوطني للاحصاء، و مواقع الانترنت .

حدود البحث:

من الناحية العلمية فإن الدراسة تخص الجانب الاقتصادي، أما فيما يخص المكان فهذه الدراسة ستتم على الدولة الجزائرية، ومن حيث الزمن فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 2000-2017 لتحديد المحددات و المتغيرات لسوق العمل .

أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في كل ما يتعلق بسوق العمل، وعرض العمل في الجزائر، وما يؤثر عليها من متغيرات لكي نستطيع التحكم في المحددات، وبالتالي نساهم في تطور الاقتصاد، وذلك من خلال محاولة اجراء نمذجة اقتصادية قياسية لعرض العمل في الجزائر للفترة ما بين 2000-2017 لتحديد المحددات و المتغيرات المفسرة لها .

صعوبات البحث :

- صعوبة التواصل مع المؤطر بسبب أزمة الجائحة و أزمة النقل .
- صعوبة الحصول على مصادر ومراجع و الدراسات التي تتناول الموضوع
- اختلاف و تباين المعلومات و المعطيات الخاصة بالاقتصاد الكلي في الجزائر

هيكل البحث :

قصد دراسة هذا الموضوع والوصول إلى إعطاء نتائج و تفسيرات لمختلف التسؤلات المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث: سنتناول في **الفصل الأول** الجزء النظري للدراسة، وينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث: المفاهيم العامة، الإطار النظري لسوق العمل، النظريات الاقتصادية المفسرة أما **الفصل الثاني** فنتطرق إلى سوق العمل في الجزائر ، والدراسات السابقة: وطنية، عربية، أجنبية أما **الفصل الثالث** فنتطرق إلى دراسة احصائية قياسية.

الفصل الأول

الإطار النظري للعمل

تمهيد:

سوق العمل هو مسألة وجانب مهم من جوانب الحياة ،لهذا كرس بعض المفكرين والباحثين وقتهم للبحث عن أفكار ودراسات للنهوض بهذا المجال خاصة وأنه دخل مرحلة جديدة ،مرحلة عولمة اقتصادية ،تشكيل أسواق جهوية وكذا حركة يد العاملة على المستوى الدولي

وعلى اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجانب المعنوية للفرد ،يقوم بنشاط ويبذل مجهود للحصول على أجر لتلبية حاجياته وحصول على عيش كريم ،وذلك من خلال طلب العمل وهنا جهات تقوم بعرض العمل لتوفير مناصب الشغل ،سنحاول في هذا الفصل إعطاء بعض المفاهيم العامة التي نجدها متداولة في سوق العمل وبعدها نشرح سوق العمل وماهية عرض العمل ،وسنتطرق في الجانب النظري لتحليل سوق العمل لبعض المفكرين الاقتصاديين والمدارس التقليدية والحديثة من خلال المبحثين .

المبحث الأول:الإطار النظري لسوق العمل

المبحث الثاني:سوق العمل في النظريات الاقتصادية

✍ **المبحث الأول** : الإطار النظري لسوق العمل

شهد سوق العمل تحويلات في المجال الاقتصادي والانتقال نحو سوق العمل وظهور مشكلات أهمها التوفيق بين المكاسب الاقتصادية والاجتماعية خاصة في تحديد العمالة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات خصوصا عند دخوله لمرحلة جديدة مرحلة العولمة الاقتصادية حيث سنعرض في هذا المبحث ثلاث مطالب تخص العمل

✍ **المطلب الأول:** مفاهيم عامة

سنعرض بعض مصطلحات التي نرى أنها متداولة حتى في الحياة اليومية

مفاهيم حول العمل

– العمل هو ذلك الجهد البشري الموجه نحو إنتاج أثر نافع سواء كان هذا الأثر ماديا محسوسا أو معنويا مجردا [1]

–كل نشاط يبذله الإنسان سواء كان عقليا أو جسديا ويكون الهدف منه خلق أشياء مادية "العمل"ويطلق على من يقوم بهذا العمل "أجيرا" يسمى عاملا فالأجير هو كل من يعمل مقابل أجرة سواء كان هذا العمل عند المؤسسة أو الدولة أو الفرد [2].

– العمل هو ذلك النشاط الذي يستهدف إنتاج وتقديم السلع والخدمات التي تشبع حاجات ورغبات الأفراد الآخرين.

[1]– بوحفص مباركي العمل البشري الطبعة الثالثة ،دار الغرب للنشر و التوزيع ، 2001 وهران الجزائر ص 43

[2] – محمد فاروق محمد الشبول العمل واثر الأجر على عرض العمل والنمو في الاقتصاد الإسلامي، دار عماد الدين للنشر و التوزيع عمان الاردن ،2010 ص 35-36

إن العمل يهدف إلى تلبية احتياجات المجتمع بصرف النظر عن الأسلوب الذي يتم به النشاط سواء في نظم الإنتاج التقليدية والمؤقتة ،فضلا عن نوعية النشاط وأهدافه[3]

مفهوم القوة العاملة:

تعرف القوة العاملة بأنها هي مجموعة أفراد القوة البشرية باستثناء الأشخاص الذين لا يرغبون في العمل ،أي مجموعة القوة البشرية تاذين يمارسون العمل فعلا أو الذين يرغبون فيه ،ويحددها المختصون في الفئة العمرية (15-65سنة) ممن يعملون أو يبحثون عن العمل [4]

وتنقسم القوة العاملة الى قسمين بارزين هما :

1. العاملون
2. البطالون

العاملون(المشتغلون):

كما تسمى كذلك القوة العاملة المستخدمة وهي :التي يمارس أفرادها العمل للحصول على الكسب الذي يكون بشكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة في الانتاج ،وهذا يعين أنها تشمل الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص وهم أصحاب الحرف والمهن المستقلة [5]

البطالون :

يعرف البطال أو العاطل عن العمل بأنه كل شخص راغب في العمل وقادر عليه وباحث عنه ولم يجده ،وعليه فان من لا يرغب في الحصول على عمل لا يعتبر ضمن أعداد

---

[3]- جلال ممد النعيمي ، دراسة العمل – في إطار إدارة الإنتاج والعمليات – الطبعة الأولى ، إثراء للنشر و التوزيع 2009 الأردن ص17

[4]- احمد الأشقر ،الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى ، الدار الدولية العلمية للنشر و التوزيع ودار الثقافة للنشر و التوزيع .2002، عمان الأردن ض 290

[5]- البشير عبد الكريم دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس (069 ص 177

العاطلين عن العمل والعاطلون عن العمل والعاطلون قسمان لهم عاطلون سبق لهم العمل وعاطلون لم يسبق لهم العمل.[6]

✍ **المطلب الثاني** : سوق العمل

سوق العمل هو مجال واسع بمفاهيمه ومعطياته فنجد فيه طالبي العمل وعارضيه فالأول يحتاج للعمل لتوفير دخل مادي لتلبية حاجياته والثاني للقيام بنشاطه لتوفير خدمة وتحقيق ربح من خلال هذا المطلب سنشرح سوق العمل ومكوناته وأنواعه.

مفهوم سوق العمل

- يمكن تعريف سوق العمل بصفة عامة هو ذلك المكان الذي يلتقي فيه الطلب والعرض على الشغل (أو العمل)

أنه سوق افتراضي كما أنه نوع من أنواع الأسواق الاقتصادية ،حيث يجتمع فيه كل من الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف مناسبة بالإضافة إلى أصحاب الشركات والمؤسسات المختلفة،حيث يعتبر هدا السوق حلقة وصل بين كل الأشخاص المرتبطين ارتباطا مباشرا بالعمل[7].

-كما يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل.[8]

---

[6]- مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع 2007 عمان الأردن ص 25

[7]- محمد ابراهيم مقداد .مازون أبو حصيرة ، اقتصاد العمل 1 ، مساق تدريسي لطلبة الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم الاقتصاد كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية .غزة ص 67

[8]- مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الجامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى 2009 ص 197

ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي :

1. غياب المنافسة الكاملة :

يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المشابهة ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال،كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي والمهني حيث الأجور عالية

2. سهولة التمييز بين خدمات العمل:

حتى لو تشابهت سواء الأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين ولأسباب اختلاف السن أو الثقافة.

3. تأثر عرض العمل:

وذلك سلوك العمال وتفضيلا تهم المختلفة (كمية،وقت الفراغ،مستوى الدخل،نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة [9].

4. تأثر سوق العمل:

لارتباطه بالتقدم التكنولوجي حيث تنعكس اثأر التقدم التكنولوجي في سوق العمل في إحدى المظهرين

– عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة.

[9] – شلالي فارس .محمد صالح دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001 – 2004 مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2004 – 2005 ص 12

- تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خيرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى حيث إذا فاق الطلب العرض يسمى السوق **بسوق العمل المحكم** أما إذا فاق عرض العمل الطلب عليه يسمى السوق **بسوق العمل الراكد**

مكونات سوق العمل

1) الطلب على العمل:

يعرف بأنه طلبا مشتق ،يعتمد على الطلب للسلع التي يتشارك في إنتاجها ويتحدد الطلب على العمل بإيراد الإنتاجية الحدي له.

إن صاحب العمل يستمر في استخدام المزيد من وحدات العمل حتى يتساوى إيراد الإنتاج مع التكلفة الحدية لعنصر العمل ففي ظل توفر الشروط التامة في سوق العمل تتساوى التكلفة الحدية للعمل مع سعره الثابت ،لذا يستمر صاحب العمل في الطلب المزيد من وحدات العمل إلى أن يصل إلى الحد الذي عند يتساوى إيراد الإنتاجية الحدي مع معدل الأجر مع الأجر الحدي ،حيث يتحقق مستوى التوازن وتكون الأرباح في أعلاها [10].

2) العرض على العمل:

يتوفر عرض العمل على مجموعة من العناصر أهمها

- الرغبة في البحث عن العمل وأدائه أو عدم توفر الرغبة لديهم في العمل ، وحول طول الفترة التي يقضونها في العمل كل أسبوع أو خلال السنة ،وهذه القرارات بمجملها تحدد عرض العمل والباحثون عن العمل وعدد ساعات العمل المنجزة في كل أسبوع أو خلال السنة [11].

[10] – ضياء مجيد الموسوي ، سوقالعمل و النقابات العمالية في إقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2005 ص 23

[11] – ضياء مجيد الموسوي مرجع سابق ص37

– على الأفراد أن يقرروا أنواع العمل الذين يرغبون أدائه محددين بذلك عرض العمل لحرفة معينة

– على الأفراد أن يقرروا الجهة التي يعملون لأجلها محددين بذلك عرض العمل لمؤسسات معينة

توازن سوق العمل:

يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب على العمل مع المنحنى عرض العمل يكون الطلب على العمل أكبر من العرض على العمل وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادريين والراغبين على العمل ،ويقدر هذا النقص بالمسافة وهذا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين في الحصول على العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية وهذا يؤدي إلى رفع معدل الأجر الحقيقي السائد

في السوق هو

يكون عرض العمل أكبر من الطلب على العمل وهذا ما يؤدي إلى خلق فائض في العمل–أي البطالة–ويقدر هذا الفائض بمسافة ومن أجل توظيف هذا الفائض في العمل أي من أجل القضاء على البطالة لابد على العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية بافتراض الأسعار دائما تبقى ثابتة وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي

أي أن هناك نقطة واحدة فقط ينخفض معدا الأجر الحقيقي

أي أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع العرض على العمل، تتمثل نقطة تقاطع منحنى عرض العمل على منحنى الطلب على العمل وتسمى هذه النقطة بنقطة التوازن Point Equilibreur[12]

[12] – دكتور عمر الصخري ، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005 طبعة 5ص44

أنواع سوق العمل:

ينقسم سوق العمل الجزائري إلى سوقين رئيسين هما[13]:

سوق العمل الرسمي وسوق العمل الغير رسمي وكل منهما ينقسم

إلى أسواق فرعية والشكل التالي يوضح ذلك :

هيكل سوق العمل في الجزائر

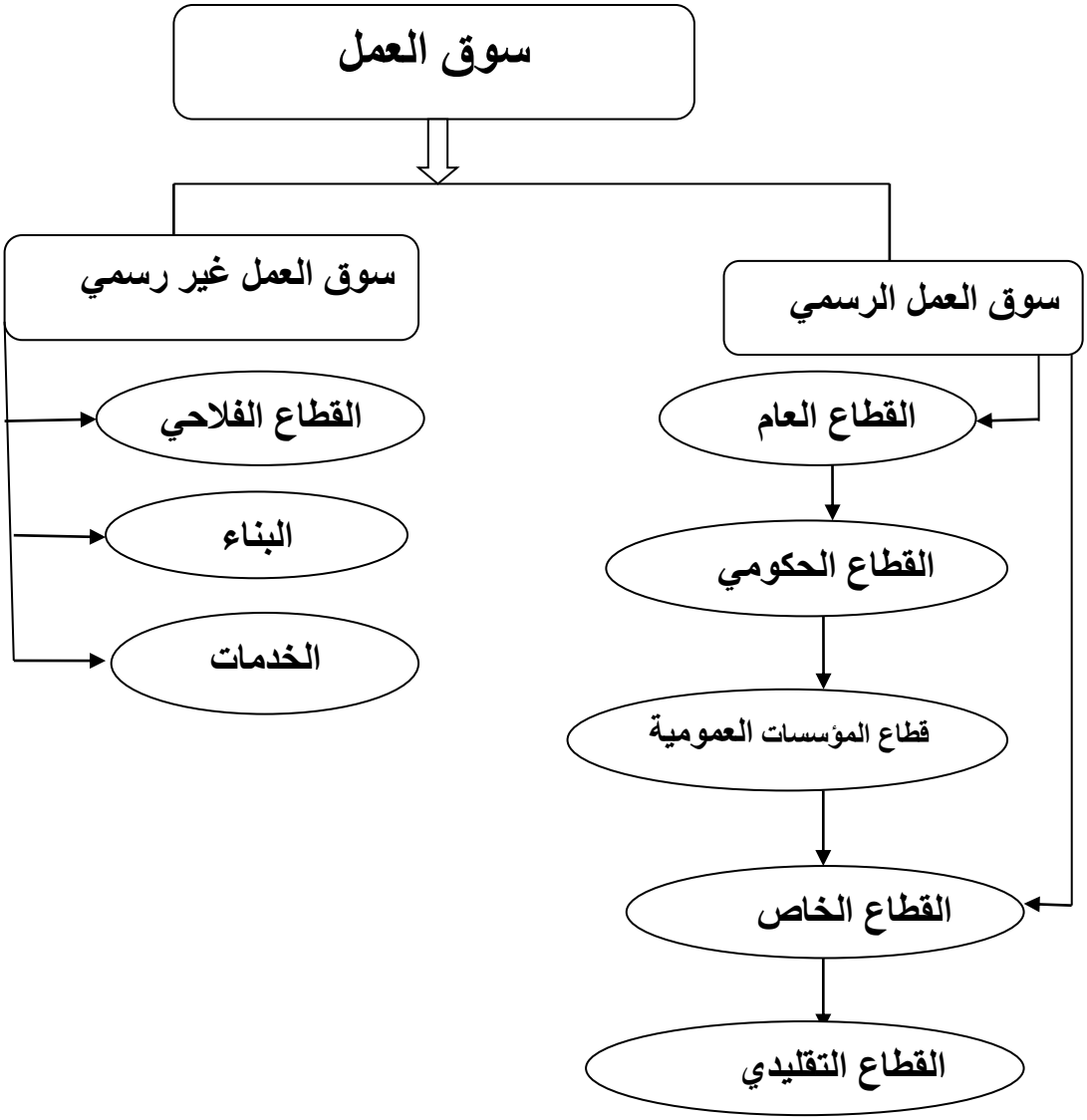

[13] – مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية) مرجع سابق ذكره 197

أولا :سوق العمل الرسمي

وهو سوق مستقر ضمن وظائف حكومة ويخضع لمجموعة من القوانين الملزم للأطراف التعاقد من بينهما.

القطاع الحكومي:

وهم الذين يعملون في القطاع الحكومي والشركات الكبيرة العامة في ضوء أوضاع لائحية أو تعاقدية توفر الاستقرار في العمل وثبات الدخل ،كما تفتح فرص زيادة التأهيل ومن ثم الترقية وتتميز هذه المجموعة بتمتعها بنظام التأمين الاجتماعي والعمل النقابي وبالتالي نجد معلومات إحصائية من المتعطلين من سبق لهم العمل في هذا الإطار وهي أدق الإحصائيات في بلدان العالم الثالث وعلى أثرها يمكن حساب نسبة مشاركة فئة معينة من الأطفال والمرأة في قوة العمل إلا أن وفرة العاملين وخاصة بالإدارة الحكومية والقلة النسبية لساعات العمل الفعلية مع تدهور الأجر الحقيقي للعاملين بسبب **التضخم** تلجأ أعداد كبيرة منهم إلى عمل أخر لبعض الوقت وبالتالي غياب الإحصاء الرسمي لهذا العمل الموازي لهذه الفئة وبالتالي تجد وزارات القوى العاملة أو العمل تحفظ هذه الفئة.

قطاع المؤسسات العمومية

لعبت المؤسسات الاقتصادية دور كبير في استيعاب اليد العاملة بجانب القطاع الحكومي قبل الثمانينات ،ولكن الهيكلة وإعادة هيكلة هذا القطاع عدة مرات جعل المؤسسات العالمية تستغني تدريجيا عن التوظيف خاصة عند تطبيق مبدأ تنفيذ الخوصصة بالاتفاق مع المؤسسات مما ترتب عن ذلك انخفاض عدد العاملين بشركات القطاع العام وبفعل سن التقاعد المسبق والتقاعد في سن إنهاء الخدمة مع عدم السماح بتعين عمال جدد.

تغيير دور القطاع العام من القطاع للاستيعاب اليد العاملة إلى أهم مصدر من مصادر إفراز البطالة في الجزائر وما نجم من امتيازات في قطاع الإدارة ،ويختلف قطاع الإدارة والقطاع العمومي من حيث مستوى الأجور وذلك ناتج عن استحداث بعض الحوافز .

القطاع الخاص:

هي فئة العاملين لدى حسابهم الخاص ومن يعمل معهم من أفراد العائلة نجد ذلك في الأرياف في مجال الزراعة أو في المدن في مجال الحرفة وهذه الفئة من العاملين تعتبر من الكتلة الرئيسة من مجمل العمالة في المجتمع وكلما زاد نصيب أي قطاع من قوى العاملة زاد وزن البيني لهذه الطائفة من العاملين ،واقتصرت الدراسات الجادة المتعلقة بأوضاع هذه الفئة على البحث الميداني ومن ثم تبقى قضية البطالة الحقيقية عبر التفسيرات الرسمية في هذا المجال مستقرة لأي أساس نظري وحاجته للكثير من الدراسات.

سوق العمل غير الرسمي:

حيث أنه يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل وهو سوق تزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني ويحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فانه ينمو ويتسع عندما تتجه الدورة في الصعود[14] .

المطلب الثالث : عرض العمل

يختلف عرض العمل على حسب كل قطاع فيختلف من مهنة الى أخرى فعرض العمل في المؤسسات أو قطاع خاص ليست مثل بعض فهناك أماكن تجذب العمال من خلال زيادة في الأجر أو ساعات العمل ...وعرض العمل بنسبة للاقتصاد يتوقف على عوامل متعددة كمعدل النمو السكاني ،نسبة العمال في سن العمل ،الظروف الصحية والتعليمية وغيرها.

[14] – لحمر أحلام واقع سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001– 2014 دراسة حالة ولاية سكيكدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1955 ، 2014/2013 ص 11

مفاهيم حول عرض العمل :

- ✓ عرض العمل يعني عدد العمال القادرين على العمل والراغبين فيه خلال فترة زمنية معينة أو حجم القوة العاملة في المجتمع وقد ينصرف عرض العمل إلى ساعات العمل[15] .
- ✓ يمثل عرض العمل مجموع أفراد القوة العاملة سواء كانوا عاملين فعلا أو عاطلين عن العمل أي أن عرض العمل يمثل جميع من لديهم قدرة على العمل (أو الرغبة فيه)[16].
- ✓ عرض العمل يمثل الجانب الآخر لسوق العمل يعرض العامل فيه خدماته مقابل أجر يعتبره كاف للتخلي عن سلعة حيث يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها من وقت فراغه وبين المنفعة التي يحصل عليها من الأجر فعرض العمل هو عدد العمال الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين وقد جرى تقسيم عرض العمل وفقا لما جاءت به توصيات هيئة الأمم المتحدة بهذا الخصوص على النحو التالي[17] .

العاملون لحسابهم :

العمال الذين يديرون نشاطا اقتصاديا لحسابهم الخاص دون تأجير عمال آخريين.

الأجراء:

هم الأشخاص الذين يعملون في الأنشطة الاقتصادية العامة أو الخاصة لقاء أجر.

العمال العائليون:

هم الأشخاص الذين يقومون بالعمل تحت إدارة أحد أفراد الأسرة.

[15] – هوشيار معروف ، تحليل االقتصاد الكلي ، دارالصفا للنشر و التوزيع عمان الاردن 2005 ص130

[16] – مدحت القريشي ،مرجع سبق ذكره ص 80/77

[17] – الدكتور نبيل سوفي ، اقتصاد العمل مطبوعة دروس لطلبة سنة اولى ماستر 2019/2018 ص 28

اشتقاق دالة عرض العمل

يعرض العامل خدماته (سلعة العمل)في السوق مقابل أجر يعتبره كاف للتخلي عن سلعة "الفراغ"أي أن العمل يوازن المنفعة التي يحصل عليها واستعمالها وقت فراغه وبين المنفعة (المنافع التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء كبير أو صغير من وقته للعمل السوقي المأجور.

وبناءا على ذلك فان النظرية الاقتصادية تشير الى وجود علاقة طردية بين مستويات الأجور وعدد ساعات العمل التي يرغب الفرد في عرضها فيمكن اشتقاق دالة عرض العمل للفرد من خلال نظرية تعظيم المنفعة**U** والتي تنص على أن المستهلك يستمد منفعته **U**من السلع والخدمات التي يستهلكها **G**ووقت الفراغ الذي يستمتع به**S** ويمكن كتابة دالة المنفعة على الشكل[18].

:**U=f(G.S)**

ويعتمد قرار عرض العمل الفردي على تفاضل العمل بين العمل والراحة أي أن العامل يفاضل بين الدخل الحقيقي والراحة للوصول الى أكبر اشباع ممكن ويفترض أن العامل يقضي بعض ساعات يومه في العمل وذلك من أجل الحصول على الدخل***Y** وساعات أخرى للتمتع بالراحةS وأن قدرة العامل على تحقيق أكبر اشباع ممكن أو كما سنطلق عليه بمفهوم المنفعة **U**تعتمد على ساعات الراحة ومعدل الأجر [19]ويعبر عن دالة المنفعة Uبالتالي :

[18] – باسم مكحول ، محدادة عرض القوى اعاملة ومعدلات المشاركة في الصفة الغربية وقطاع غزة مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، المجلد 17 كلية الاقتصاد ،جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2003 ص309

[19] – ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية التحلي الاقتصادي الكلي ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر 1992 ص 320

$$U=f(Y^*.S)$$

ويحاول العامل تحقيق أكبر منفعة تحت قيد دخله الحقيقي عبارة عن أجره الحقيقي مضروبا في عدد ساعات العمل المبذولة [20]وبذلك يكون قيد الميزانية (الدخل)الذي يواجهه العامل هو:

$$Y^* = \frac{w}{Px}(H - S) = W^*.(H - S)$$

Y^* : الدخل P_x :معدل السعر الذي يتأثر به العمل

W معدل الأجر الاسمي W^* معدل الأجر الحقيقي

Hاجمالي عدد الساعات Sعدد ساعات الراحة

ويوضح الشكل التمثيل البياني للمعادلة السابقة التي تمثل منحنيات السواءU ذات الإشباع المتكافئ ويشير منحنىU_1 إلى مستوى منفعة أعلى من منحنى U_0ويحاول العامل (المستهلك) الوصول الى أعلى منحنى سواء ممكن الا أن قدرته على التحرك نحو الأعلى يتوقف على ساعات الفراغ المتوفرة لدى العامل والأجر الحقيقي الذي يواجهه العامل .

ومنه اذا كان أمام العاملH من الساعات وانه لايرغب في الحصول على أي مستوى من الدخل ففي هذه الحالة سيتمتع بمقدارH من ساعات الراحة وإذا لم يرغب في التمتع بساعات من الراحة إطلاقا فانه يخصص كل وقته المتاح للعمل ، ففي هذه الحالة سيحصل العامل على دخل قدره H . W^*_0

باستطاعة العامل استبدال الراحة بالعمل على طول قيد الميزانية بين النقطتين(W^*_0 . H,H) وان جميع النقاط على أو تحت خط الميزانية في متناول يد العامل ولا تعتبر النقاط فوق خط الميزانية في متناول يد العامل .

[20] – ضياء مجيد الموسوي مرجع سابق

ويتضح من قيد الميزانية $(\mathbf{H-S})$.$\mathbf{W^*=Y^*}$أنه عند ثبات كل من$\mathbf{W^*}$و$\mathbf{H}$ يؤدي الانخفاض في وقت الراحة$\Delta\mathbf{S}$ إلى الزيادة في الدخل$\Delta\mathbf{S}$.$\mathbf{W^*}$ $\mathbf{=-\Delta Y^*}$ ، وعلى ذلك فإن انحدار خط الميزانية يساوي ويصل العامل إلى أعلى منفعة عند نقطة تماس الخط المستقيم منحنى السواء، أي عند النقطة$\mathbf{YS}$ وهي أعلى منفعة يمكن أن يصل إليها العامل، ويتغير معدل الأجر الحقيقي يصبح$\mathbf{W}$ ويتغير منحنى خط الميزانية إلى أعلى، وبذلك يكون أكبر منفعة يستطيع العامل تحقيقها هي$\mathbf{YS}$ وبذلك كما نلاحظ من الشكل أن خط الميزانية يزداد انحداره بزيادة الأجر ،حيث يؤدي ارتفاع الأجر إلى تقليل ساعات الراحة، وعند القيام بربط جميع نقاط التماس بين خطوط الميزانية ومنحنيات السواء عند مختلف الأجور مع ثباتH نحصل على منحنى عرض العمل المنقط $\mathbf{HH}$[21].

ونلاحظ ان التغير في الأجر يؤدي الى تغيير الكمية المعروضة من العمل ويمثل بالانتقال من نقطة معينة الى نقطة أخرى على نفس المنحنى أما اذا تغير أحد العناصر الأخرى المحددة للعرض مثل سعر رأس المال أو معدل الأجر لمجموعة أخرى من العمال فان منحنى عرض العمل يتحرك الى اليمين في حالة الزيادة والى اليسار في حالة النقصان،وبذلك فان تغيير العوامل المحددة للعمل عدا الأجر تؤدي الى تغيير منحنى العمل ككل.

منحنيات عرض العمل :

يختلف منحنى عرض العمل للعامل الفرد عن منحنى العرض الكلي بأن الأول يمكن أن يكون راجعا بحيث يتزايد العرض الفردي للعمل مع ارتفاع الأجر حتى مرحلة معينة ثم يلتف متناقصا بعدها مع زيادة الأجر ويرتبط عرض العمل بعوامل عديدة أهمها مستويات الأجور الحقيقية ،تكلفة الفرصة البديلة ، تفضيلات الأفراد ومن هنا سنعرض مختلف منحنيات عرض العمل .

[21] – ضياء مجيد الموسوي مرجع سابق ص 321-322

منحنى العرض الكلي للعمل:

ان منحنى عرض العمل يعكس العلاقة بين مستوى الأجر وساعات العمل التي يرغب العامل في تقديمها والمنحنى في العادة موجب الميل[22] ،أي يتجه من الأسفل الى الأعلى نحو اليمين عاكسا العلاقة الطردية بين كمية العمل المعروضة ومستوى الأجر ، أي أن اجمالي عدد ساعات العمل المعروضة في السوق ستتزايد بزيادة معدل الأجور، وبذلك يكون منحنى العرض الكلي للعمل كما يلي :

الشكل (01): منحنى العرض الكلي للعمل

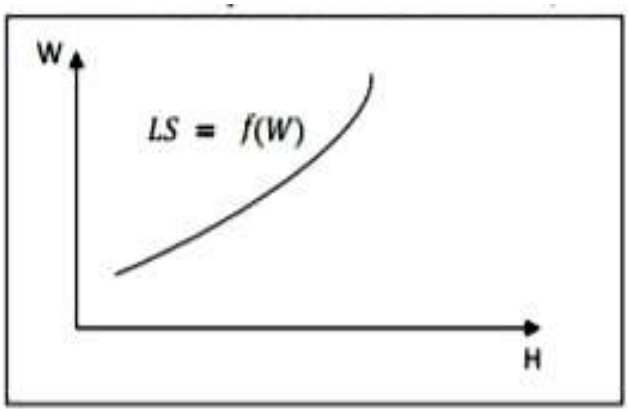

المصدر: نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد-التحليل الوحدوي-، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2001، ص281

يظهر من الشكل (01) أن عرض العمل من طرف العمال هو تابع للأجر الحقيقي ،وهو يعبر عن العلاقة الطردية بين كمية العمل ومعدل الأجر الحقيقي ، فكلما اريد الحصول على مقدار عرض أكبر للعمل تطلب ذلك معدل أجر حقيقي أعلى.

[22] – محمد شريف المان ،محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية نظرية ونماذج التوازن و اللاتوازن – الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية

منحنى عرض عمل تبادلي:

عندما يكون لدينا مؤسستين **A** و **B** قامت كلا منهما بعرض معدل مختلف للأجور التي تدفعها لعمالها (مع ثبات باقي ظروف العمل)فإننا نتوقع حدوث تنقلات عمالية بين المؤسستين زيادة اقبال العمال على المؤسسة التي تدفع أجور أعلى إلى أن تختفي تلك الفروق الأجرية أي وجود علاقة بين كمية العمل المعروضة لمؤسسة معينة ومعدل الأجر التي تدفعه مؤسسة أخرى ، ويسمى المنحنى الذي يمثل هذه العلاقة بمنحنى عرض العمل التبادلي ، يكون هذا المنحنى على أحد الأشكال التالية:

الشكل (02): منحنى عرض العمل التبادلي

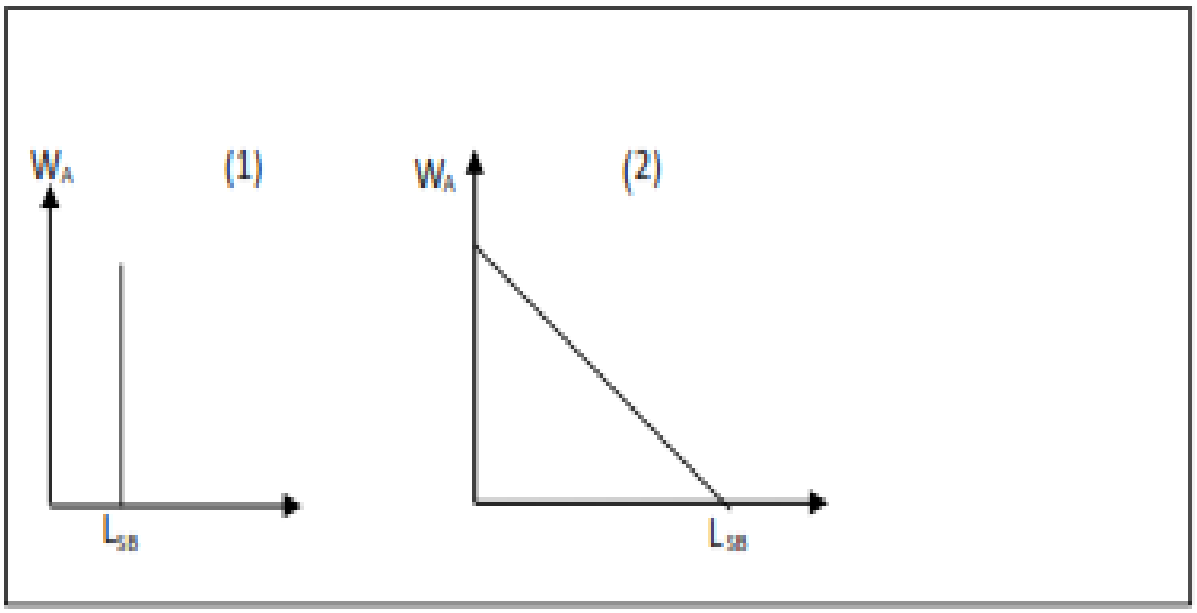

المصدر: نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مرجع سبق ذكره، ص73

حيث :

W معدلات الأجور التي يمكن أن تدفعها المؤسسة **A**

L كمية العمل المعروضة على المؤسسة **B**

يوضح الشكل كمية العمل المعروضة على المؤسسة **B**عند معدلات أجور المؤسسة**A** فاذا اتخذ المنحنى وضعا وضعا رأسيا كما في الجزء1 من الشكل السابق فهذا يدل على كمية العمل المعروضة للمؤسسة **B**لا تتأثر اطلاقا بالأجور التي تدفعها**A** لعمالها ومعنى ذلك أن المؤسستين لا تستخدمان نفس خدمة العمل أي أنهما في سوقين مختلفين للعمل ، أما اذا اتخذ المنحنى الوضع المبين في الجزء 2من الشكل السابق يعني ذلك أن كمية العمل المعروضة للمؤسسة**B** تتناقص كلما زاد مستوى الأجور في المؤسسة **A**أي أن المؤسستان مشتركتان في نفس سوق العمل وتتنافسان للحصول على نفس الخدمة العمالية

منحنى عرض العمل الفردي:

يعكس منحنى عرض العمل الفردي العلاقة بين مستوى الأجر وساعات العمل التي يرغب العامل في تقديمها ويكون شكله كما يلي:

الشكل(03): منحنى عرض العمل الفردي

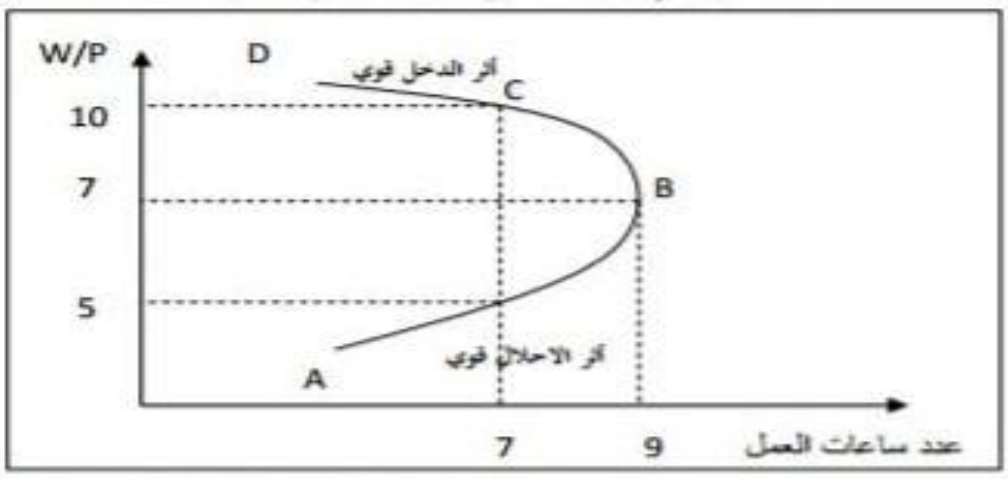

المصدر : مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، عمان الأردن، ص78

من الشكل يلاحظ أن أثر الاحلال قوي في الجزء الأول من المنحنى(**AB**) بينما يقوى أثر الدخل في الجزء العلوي منه(**CD**) ويعني ذلك أن الفرد يبادل ساعات الفراغ بساعات العمل كلما ارتفع الأجر ولكن حتى مستوى معين .

وبعد ذلك يطلب استعمال أكبر لوقت الفراغ كلما زاد الدخل ويتوقف أو يتقلص عرض العمل وفي مثل هذه الحالة فان منحنى العرضABCD يسمى منحنى عرض العمل المنحدر للخلف.

مرونة عرض العمل :

مرونة عرض العمل الأجرية :

تعني مرونة عرض العمل الأجرية مدى استجابة الكمية المعروضة في العمل للتغيرات الحاصلة في معدلات الأجور وتقاس المرونة بالعلاقة التالية [23]:

حيث:مرونة عرض العمل الأجرية

الكمية المعروضة من العمل

الأجر الحقيقي

ويكون معامل مرونة عرض العمل الأجرية موجبا بسبب العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من العمل والأجر الحقيقي ويكون عرض العمل مررنا اذا كانت قيمة المعامل أكثر من الواحد ، وغير مرن اذا كانت فيه قيمة المعامل أقل من الواحد ويكون المعامل أحادي المرونة اذا كانت قيمته تساوي الواحد.

وتوجد العديد من العوامل المحددة لمرونة العرض الأجرية أهمها[24] :

-يلاحظ أنه كلما ارتفعت درجة المسؤولية الوظيفية تقل مرونة العرض بالنسبة للتغيرات الأجرية

-يتوقع أنه كلما زاد دخل العامل وتحسنت أحواله المادية كلما انخفضت مرونة العرض لديه أي يزداد اهتمام العامل بأوقات الفراغ والتمتع في وقته لاشباع رغباته

[23] محمد عدنان . وديع المفاهيم الأساسية في اقتصاد العمل المعهد العربي للتخطيط الكويت2014ص24

[24] – تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، دار اسامة للنشر و التوزيع. باب الزوار الجزائر ، 2007 ص 398

-اذا كان العامل منظم الى تنظيم نقابي ومتماسك يتوقع أن أن تكون استجابته لتغيرات الأجر ضعيفة أو شبه معدومة أي مرونة العرض لدى العامل تكون منخفضة.

محددات عرض العمل:

لسوق العمل محددات وعوامل تاثر فيه من جانب الطلب وعرض واليد العاملة نذكرها فيما يلي[25]:

حجم السكان:

كلما زاد معدل نمو السكان زاد عدد الأشخاص القادرين على العمل (الراغبين فيه) مقابل أجر التركيب النوعي للسكان (من حيث الجنس والعمر)ويختلف تأثيرها باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية فمثلا ترتفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول المتقدمة بينما تنخفض هذه النسبة في الدول النامية.

عوامل جغرافية:

تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه القوى العاملة،وهذا قصد رسم الحدود الاقليمية لسوق العمل مثل:مقر سكن العامل وبعده عن موقع المؤسسات العارضة للعمل مسألة التكفل بالايواء والخدمات الاجتماعية لتوفير أفضل الشروط لحياة العامل وأسرته...الخ

الأجر :

تشير النظرية الاقتصادية الى وجود علاقة طردية بين العمل والأجر ، فارتفاع الأجر يشجع على زيادة عرض العمل بينما انخفاض الأجر يقلل من هذا العرض ، ولكن من الممكن أن يختلف تأثير تغيير الأجر على عرض العمل باختلاف مستوى الاجر السائد فقد يكون موجبا عند مستوى معين ثم يعود ليصبح سالب عند مستويات أعلى ذلك على وفق تفضيلات العاملين بين العمل ووقت الفراغ.

[25] – موسوعة اقتصادات العمل www.wikipedia.org

ساعات العمل:

غالبا ما يقاس عرض العمل بساعات العمل عوضا عن عدد العمال حيث يزداد عرض العمل بزيادة عدد الساعات المخصصة للعمل[26].

عدد سنوات العمل :

يتوقف طول فترة العمل على القوانين التي تحدد سن العمل فلابد من تحديد سن العمل للذكور والإناث في أية دولة من الدول من أجل إتاحة الفرصة للآخرين.

المهارات :

المهارات تجعل العمال أكثر إنتاجية ،ويمكن اكتساب المهارة بشكل نظامي من خلال التعليم وبرامج التدريب أو غير نظامي من خلال العمل نفسه المفاضلة بين الأجر ووقت الفراغ ،فإذا افترضنا أن له فرصة الاختيار بين وظيفتين بنفس الأجر لكن إحداهما تتيح وقت فراغ أطول فان المتوقع اختياره لهذه الوظيفة والعكس صحيح.

الهجرة :

بما أن عرض العمل يتحدد بعرض الأيدي العاملة في سوق العمل إذن من الطبيعي أن يتأثر هذا العرض سلبا أو إيجابا بالهجرة ،فان الهجرة الخارجية للبلد المصدر للعمالة لها تأثير سلبي عندما يكون هناك نوع معين من العمالة المهاجرة كهجرة العقول العربية والكفاءات إلى البلدان الأوربية المتقدمة وتمثل فائض في عرض العمل للدول المستقبلة ،ويكون العكس عندما يكون البلد يعاني من فائض من نوع معين من العمال كالعمالة غير الماهرة ويستقبل مهاجرين عماله مهاجرة غير ماهرة أيضا [27].

[26] – دكتور نبيل سوفي – مرجع سبق ذكره ص 28

[27] – عبد القادر دربال ،العلاقات بين التجارة الخارجية ، التنمية ن المؤسسات والهجرة ،م ركز البحث في الاتصاد المطبق من اجل التنمية . CREAD الجزائر السداسي الربع 2017 ص 209

الضريبة على الدخل :

فمن المتوقع أن يؤثر فرض ضريبة على دخل العامل على عرض عمله من خلال قيامه بإعادة تنظيم وقته .

فإذا لجأت الحكومة إلى تخفيض ضريبة الدخل فمن المرجح أن يظهر أحد الأثريين :إما أن يتوجه العامل لزيادة عدد ساعات العمل المعروضة من أجل الاستفادة بالأجر الإضافي لساعات العمل الجديدة أثر الإحلال وإما أن يؤدي زيادة طلبه على وقت فراغ أو الراحة بعد أن ارتفع مستوى ثروته[28]

[28] – ناصر دادي عدون العايب عبد الرحمان البطالة و الاشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجزائر 2010 ، ص60 -62

المبحث الثاني: سوق العمل في النظريات الاقتصادية

تعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت سوق العمل باختلاف وجهات النظر وتحليلات الاقتصادية لكل ظاهرة، سنعرض كل المدارس المعروفة في تاريخ الفكر الاقتصادي كلاسيكية وماركسية وكينزية الحديثة ورأيها في العمل.

المطلب الأول :النظرية الكلاسيكية و الماركسية

سنعرض في هذا المطلب وجهة نظر الكلاسيكيين وماركسيين للعمل، فالتحليل الكلاسيكي يتحدث حول التشغيل الكامل الذي يعتمد على قانون المنافذ لساي و التحليل الماركسي جاء مناقض للأفكار الكلاسيكية الذي تبنى تمجيد النظام الرأس المالي ومدح مزايا اليد الخفية.

النظرية الكلاسيكية:

يعتبر الاقتصادي الفرنسي جان باتيساي من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية ،بنظرية حول المنافذ وبقانونه المعروف بقانون ساي الذي يقول "أن العرض يخلق الطلب المساوي له وبالتالي فلعرض قوة العمل يجب أن يقابله طلب مساوي وفقا للتوازن في سوق التنافسية.

ويعتبر الكلاسيكيون أنه من العرض والطلب ،يتكون سوق العمل ويتجدد الأجر الحقيقي التوازني (ثمن العمل الذي يستقر عنده العمل من خلال تعادل العرض والطلب ،ومن ذلك فان التحليل الكلاسيكي ينظر للعمل على أنه سلعة قابلة للتبادل في السوق مثل سائر السلع أي التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل وهذا ما نادى به آدم سميث فان العمالة الكاملة يمكن تحقيقها عن طريق تراكم رأس المال[29].

[29] – قوجيل منير ، سياسة التكوين المهني سوق العمل في الجزائر ،مذكرة ماجستير في علم الاجتماع ،جامعة يسكرة 2014/2013 ص 82

وبالتالي للتحليل الكلاسيكي أربع نقاط[30]:

- حجم الإنتاج يتحدد عن طريق دالة الإنتاج التي توضح العلاقة بين مستوى التشغيل ومستوى النتاج.
- لا يوجد فائض في العرض الكلي أو العجز في الطلب الكلي للسلع والخدمات، حيث كل وحدة طلب تشكل تلقائيا وحدة العرض.
- تعتبر النقود مجرد وسيلة لتبادل ومقياس للقيمة.
- حرية حركة آلية السوق تؤدي إلى الاستقرار وحدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائية ومستمرة وتدخل الدولة غير ضروري.

هناك ثلاث فرضيات للكلاسيك في مستوى العمل[31] :

1-فرضية تجانس وحدة العمل :

يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا لان كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لانجاز عمل معين فيه ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الأجراء.

-حرية حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل.

-وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل إمكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل.

ومن هنا فان الأجر الحقيقي يكون معلوما عند طالب العمل وعارضه.

النظرية الماركسية:

[30] – ضياء مجيد الموسوي ن مرجع سبق ذكره ص 58

[31] – joell jalladeau .introduction a la macronomique.edition ouvert.

جاءت أفكار مدرسة ماركسية مناقضة للأفكار الكلاسيكية التي تتبنى تمجيد النظام الرأسمالي وتمدح مزايا اليد الخفية ،حيث وضعت هذه المدرسة لنفسها مهمة كشف عيب النظام الرأسمالي و القوانين التي تسيره ،ففسر كارل ماركس (1818-1883)البطالة بأنها ظاهرة ناتجة عن تطور النظام الرأسمالي الذي يهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح من خلال المنافسة ومن أجل الوصول إلى ذلك وتحت فعل قانون الميل إلى انخفاض معدلات الأرباح (على المدى الطويل)يعمد الرأسماليون دائما إلى إدخال التكنولوجيا الجديدة مما يترتب عنه الاستغناء المتزايد عن العمال، وبالتالي انتشار البطالة فحسب كارل ماركس لا يمكن حل مسألة البطالة إلا بتجاوز تناقضات النظام الرأسمالي ،كما اعتبرت الماركسية أن دخول النقود إلى مجال التعامل الاقتصادي مهد إلى خلل بين العرض والطلب حيث انفصلت لأول مرة عملية البيع من عملية الشراء ،ولم تصبح بصورة تلقائية إذا أصبح بالإمكان أن يبيع الفرد السلعة ويحصل على نقود دون أن يكون ملزما بشراء سلعة أخرى وهو ما يعني في نهاية التحليل توقيف لعملية وكلما اتسعت المدة الزمنية بين البيع والشراء كلما ترتبت عن ذلك فائض في سلعة معينة وهو ما يترتب عليه كسادا اقتصادي في قطاع معين ، ما يعني ذلك تراجع الدافع الأساسي للمنتجين وبالتالي السعي إلى الحد من الخسائر عبر تقليص الإنتاج وتكلفة بما فيها قوى الإنتاج وتكلفة بما فيها قوى الإنتاج خاصة تسريح العمال وبالتالي البطالة [32].

المطلب الثاني : النظرية الكينزية و النظرية المفسرة لها

[32] – بن جيمة عمر 2011 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التحقيق من حدة البطالة بمنطقة بشار ، مذكرة ماجستير (2010-2011) جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ص 65

سنحاول من خلال هذا المطلب الإشارة إلى النظرية الكينزيةوتفسيرها فقدركزت النظرية الكينزية على دور الدولة في ضبط الإقتصاد بانتهاج سياسات ذات طابع كلي لتخطي الأزمة التي لحقت بالاقتصاد الرأسمالي خلال 1929-1934.

النظرية الكينزية :

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية ،حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغيير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض وأن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية وليس العكس ،فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية إلا أنه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار والتوزيع.

من ناحية أخرى يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق.

وعليه فان سر وجود البطالة يكمن في ما يلي:

لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا وان الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب ،والذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية [33].

بررت نظرية كينز هذا التدخل في الشأن الاقتصادي وقامت بتنظير حيث يتبين من كتاباته ما لدور الدولة من أهمية في إقامة التوازن للنظام الرأسمالي ،وبالتالي نقض أطروحة الكلاسيكية ونيو كلاسيكية فلقد ركز كينز على أهمية الطلب الكلي الفعال ويرى أنه لتحقيق التوازن في الدخل الوطني كان من اللازم أن يتعادل الادخار مع الاستثمار على نحو المعادلات التالية:

الدخل الوطني=الاستهلاك+الادخار

[33] – مدني بن شهرة مرجع سبق ذكره

الناتج الوطني=الاستهلاك+الاستثمار

أي أن الدخل الوطني =الناتج الوطني وبالتالي فان الادخار =الاستثمار

ويبني كينز فكرة استمرار البطالة لفترة طويلة على أساس أن البطالة جزء من عوامل الإنتاج يعني انخفاض الطلب الكلي ، نظرا لأن عوائد هذا الجزء المعطل من عوامل الإنتاج ستؤدي إلى خفض الدخل الكلي عن ذي قبل وهبوط الدخل أي هبوط الطلب وما يطلق عليه "كينز" الطلب الفعال وعلى هذا لابد من زيادة الطلب الفعال فالإنتاج والتوظيف.

وفي ضوء المستجدات التي عرفها النظام الرأسمالي على عهد "كينز" إلى مجال التحكم في الادخار والاستثمار عبر الأسواق النقدية والمالية وهو ما لم يعايشه الكلاسيكيون والنيوكلاسيك الذين لم يضعوا في الحساب إمكانية انفصال الادخار عن الاستثمار إذ اعتبرو كل ادخار هو الاستثمار وبالتالي لا مجال لوجود خلل بين العمليتين وهو ما أصبح ممكنا في عهد"كينز" الذي اعتبر الكساد والبطالة هما الحصيلة الموضوعية للخلل ما بين الادخار والاستثمار ومن ثم نادى بتدخل الدولة فلو افترضنا مثلا أنه في فترة ما زاد حجم الادخار على الاستثمار فإننا نجد حسب المنطق الكينزي أن الطلب الكلي الفعال سوق يقل عن العرض الكلي في هذه الحالة سنجد أن المخزون السلعي في قطاع الأعمال يتزايد مستواه الطبيعي وتتراكم السلع في المحلات التجارية وتنخفض الأسعار وتقل الأرباح ويقل الناتج وتتزايد الطاقة العاطلة وتحدث البطالة وينخفض مستوى الدخل الوطني وكما كانت هناك علاقة دالية (علاقة الارتباط)بين مستوى الدخل الوطني ومستوى الادخار الوطني ،فان انخفاض الدخل الوطني سيؤدي خلال الفترة الجارية إلى تقليل حجم الادخار حتى يتعادل حجم الاستثمار في نهاية الفترة وبذلك يتحدد توازن الدخل الوطني عند مستوى أقل من مستواه في بداية الفترة وخلال هذه الفترة يكون هناك انكماش قد حدث مسببا معه حدوث البطالة [34].

تفسير المدرسة الكينزية الجديدة :

[34] – زكي .رمزي(1997) الاقتصاد السياسي للبطالة المجلس الوطني للثقافة والفنون وآداب العدد 226ص319

في عام 1957قام الاقتصادي النيوزلندي "فليبس" بنشر دراسة عن الاقتصاد الانجليزي "عند استخلاص النتائج صاغ فيليبس نتائج دراسته في شكل علاقة تربط بين مستويات الأسعار ومستوى البطالة والتي عرفت بمنحنى فيليبس وثم تفسير هذه العلاقة أن انخفاض حجم البطالة يدفع معدلات الأجور إلى الارتفاع وكذلك مستويات الأسعار مما يؤكد العلاقة العكسية بين معدل البطالة والتضخم أي يزيد معدل التضخم كلما اقترب الاقتصاد من حالة التوظيف الكامل وبالتالي يمكن القول أن مشكل السياسة الاقتصادية يكمن في الاتفاق على معدل البطالة المقبول لتحقيق معدل الاستقرار النقدي وبناءا على ذلك يمكن القول بأن البطالة المقبول لتحقيق معدل الاستقرار النقدي وبناءا على ذلك يمكن القول بان البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظيف الكامل أي أن مشكلة السياسية الاقتصادية في كيفية الوصول إلى "التوليفة المثلى"بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل[35] .

المطلب الثالث : النظرية الحديثة

لقد أدى الارتفاع المذهل والسريع لمعدلات البطالة منذ أوائل السبعينات في القرن الماضي الى تغيير نظرة الاقتصاديين في تحليلهم لمشكلة البطالة بعد أن أضحت كل النظريات غير قابلة للتجسيد على أرض الواقع خصوصا عند ظهور ظواهر اقتصادية أخرى فسنتطرق في هذا المطلب إلى أبرز النظريات في أربع فروع.

النظرية الحديثة:

[35] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية (1998) النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية للكتب جامعة الاسكندرية مصر ، ص327

تظم هذه النظرية عدة نظريات أهمها:

نظرية البحث عن العمل :

ترجع هذه النظرية معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، وتنطلق هذه النظري من الفرضيتين التاليتين:

أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

وجود حد أدنى للأجور بمعنى أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر أقل منه حاولت النظرية عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل ،خصوصا الشباب الوافدين الجدد لسوق العمل نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق ،كما أن الانتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع معدل البطالة أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة [36].

نظرية اختلال سوق العمل :

تفترض هذه النظرية عكس النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل ،جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير ويرجع هذا الجمود من وجهة نظر أنصار هذه النظرية إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغيير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي وتكون النتيجة الحتمية ،وجود فائض في المعروض من قوة العمل يزيد عن حجم الطلب ما يؤدي إلى وقوع البطالة الإجبارية ولا ترى هذه النظرية أن وقوع البطالة يأتي نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده بل أنها محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في سوق السلع والخدمات وسوق العمل [37].

نظرية التجزئة لسوق العمل :

---

[36] – أ.زاوش رضا – أ. جمال بن سعيدي ، البطالة في الجزائر ، التعريف – الأسباب – الأثار الاقتصادية ، جامعة مسيلة ص 5

[37] – – لعريفي عودة ،محددات الاجور و اثرها على العمالة في الجزائر ، مذكرة ماجستير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2010-2011 ص 43

أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل هما الاقتصاديان خلال أعمالهما الصادرة سنة 1971والمرتبطة بأسواق العمل العالمية وتحليل القوى العاملة حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق،النوع ،السن والمستوى التعليمي تهدف النظرية إلى البحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينات و بداية السبعينات ومن ثم تقديم العلل حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في القطاعات أخرى ،وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي:

سوق أولي :

يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي ،إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وآفاق مستقبلية مهيأة لامعة وتستخدم في هذه السوق فنون إنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الاحتفاظ بها ،كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها ومن طبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشتغلة فيها.

سوق ثانوي :

يمتلك الخصائص العكسية للسوق الأولى ، الأجور منخفضة حركية عالية لليد العاملة علاقات العمل فيها فردية تسودها أحكام تعسفية مناصب عمل محدودة الآفاق مع تعرض أغلب العمال إلى البطالة ،اذ تستخدم أساليب إنتاجية كثافة العمل ،والتي تتأثر بتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي ونتيجة لذلك تحتاج هذه السوق فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمنات السائدة في السوق الأولي[38] .

خاتمة الفصل الأول:

[38] – سليم عقون قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة " دراسة قياسية تحليلية " مذكرة ماجستير جامعة فرحات عباس سطيف 2009-2010 ص 29

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى المفاهيم العامة التي نجدها في الحياة اليومية و لقد قمنا بطرح سوق العمل و أنواعه و توازنه و اشرنا إلى عرض العمل و مختلف منحنياته كما تحدثنا عن المدارس الكلاسيكية و الماركسية و الكينزية التي كانت مشهورة كل في حقبتها.

الفصل الثاني

واقع سوق العمل والدراسات السابقة

تمهيد:

عرف الاقتصاد منذ الاقتصاد تغيرات كبيرة في الكشف عن هشاشة النظام المستعمل آنذاك (التخطيط المركزي) الذي أثبت فشله ليس فقط في الجزائر بل في الكثير من الدول مما استدعى الشروع في سلسلة من إصلاحات الاقتصادية لتحسين بعض المتغيرات الاقتصادية وفي هذا الفصل سنتناول محتوى برامج التي تنهض باقتصاد الوطن وأهم أهدافها وأيضا مجمل الهيئات التي تساعد في الحصول على مناصب العمل، كما أشرنا إلى دراسات سابقة قام بها باحثون ومفكرون وطنيون، وعرب ، وأجانب.

المبحث الأول : واقع سوق العمل في الجزائر

عرف الاقتصاد منذ سنوات تغيرات كبيرة التي أدت إلى النهوض بالاقتصاد وتغييره من نظام (التخطيط المركزي)إلى سلسلة من الإصلاحات والبرامج التنموية الاقتصادية.

المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر

المحتوى والأثر على التشغيل

محتوى البرامج التنموية في الجزائر :

حققت الجزائر حصيلة ايجابية بالنسبة للجانب الاقتصادي بعد تطبيقها لبرنامج التعديل الهيكلي ،لكن لم هذه الحصيلة تطور في جانب الاجتماعي وسوق العمل الذي شهد اختلالات تجلت في معدلات البطالة المرتفعة إضافة إلى ارتفاع معدل الفقر لهذا قامت بإتباع سياسة التقشف وارتفاع أسعار المحروقات لتسطر جملة من البرامج منها:

1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد من فترة 2001-2004ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري والمنشاة لتحسين مستوى المعيشي ،التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية وتطبيق لبرنامج الحكومة ،فانه يدفع الأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية ،فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي ومابين الجهوي[1] ،ويهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي الى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي[2] :

الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة

خلق مناصب عمل والحد من البطالة

[1] – زرنوح ياسمينة ، زروتي مصطفى ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2005-2006 ص 182

[2] – لحمر احلام مرجع سابق ذكره ص 38

دعم التوازن الجهوي واعادة تنشيط الفضاءات الريفية

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

إن برنامج دعم النمو الاقتصادي يهدف الى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة والى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي يتوفير لموارد معتبرة قدرة تكلفة ب60مليار دولار [3].

ومن أهم أهداف هذا البرنامج نذكر ما يلي[4] :

تحسيين ظروف المعيشة.

تطوير النمو الاقتصادي.

تحديث الخدمة الوطنية.

ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

ولقد قامت الجزائر بالانعاش لكل القطاعات قصد تطويرها ونهوض بمؤسسات الدولة فمس هذا الانعاش كل من القطاعات التالية :

قطاع النقل- قطاع الأشغال العمومية –قطاع المياه .

برنامج المخطط الخماسي 2010-2014

في اطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة مابين 2010-2014الذي أفرد غلاف مالي قدره 21.214مليار دينار موجه لانجاز العديد من البنايات التحتية ،وقد سمحت هذه الانجازات بخلق عدد اضافي من المناصب المالية التي شهدت زيادة قدرها 10055منصبا بالنسبة للعمال الاداريين و عمال الصيانة علاوة على ارتفاع عدد المناصب

[3] – سحنون يسمينة ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و اثرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ن مذكرة ماجستير جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ن 2011-2012 ص 42- 43

[4] – لحمر احلام مرجع سبق ذكره ص39

المخصصة للمفتشين والتي ستبلغ 210منصبا[5] كما تعرض تقرير للشق المتعلق بتكوين المعلمين الممتد الى 2016من خلال التكفل بتكوين نحو 136ألف معلم بعد عن خلال فترة تمتد على مدار 4 سنوات ،وفي اطار الاستراتجية الوطنية لمحو الأمية الممتدة الى غاية 2016سطرت الوزارة هدفا في المحو الأمية 1.257.502متمدرسا سهر على تأطيرهم 383.737مستخدما.

وفيما يتعلق بقطاع السكن انجاز مليوني وحدة سكنية للاشارة يأتي البرنامج السكني هذا تكملة للبرنامج الخماسي 2005-2009.

بالاضافة لاستكمال المشاريع الاضافية خاصة في قطاعات السكك الحديدية والطرقات والمياه وانجاز 35 سد وانشاء110مجلس قضاء ومحاكم تكوينية، وأزيد من 120مؤسسة عقابية.

توظيف 470قاض خلال الفترة 2010-2016

انجاز أكثر من 2500كلم من الطرق الجديدة

انجاز وتحديث حوالي 20ميناء للصيد البحري

انجاز 172مستشفى ،45مركب متخصص في الصحة ،و377عيادة متعددة الاختصاصات و1000قاعة علاج و17مدرسة للتكوين الشبه الطبي وأكثر من 70مؤسسة مختصة لفائدة المعاقين انجاز 20 ملعب لكرة القدم و750مركب للرياضة الجوارية وأكثر من 150مركز للتسلية العلمية للشباب في السنوات الأخيرة[6].

[5] – زين ايمان ، الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة 2010-2011

[6] – برنامج التنمية الخماسي ، بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24ماي 2010

أثر البرامج التنموية على التشغيل :

من نتائج تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر بعدما كان سالبا لفترة طويلة يعود الفضل الى النمو في القطاع الزراعي الذي زادت قيمة المضافة بنسبة 21%عوض9%المتوقعة ،أما القطاع الصناعي فقد تراجعت قيمته المضافة 2.4%حيث كان الهدف المرسوم له بلوغ معدل 4.8%وهذا رغم التسهيلات التي منحت له من أجل الاستيراد وعلى العموم فانه يتوقع أن يستمر النمو بوتيرة لا تقل عن 5%سنويا[7].

أما التحدي الأكبر الذي واجهته السلطات فهو مشكل البطالة التي اقتربت نسبتها الى25%في عام 1990،حيث نجد أن مصدر البطالة يكمن في 52%من القطاع العمومي و48%في القطاع الخاص وذلك لنتيجة حتمية لتراجع مخصصات الاستثمار وترشيد الانفاق العام مما جعل الجزائر تنظر في اعادة نشاطها الاجتماعي ،وهكذا عملت من أجل التخفيف من الانعكاسات السلبية المتمخضة خاصة عند تحرير الأسعار وتقليص عدد المستخدمين وأثارها على القوة الشرائية وهذا مدخول الفئات الاجتماعية المحرومة قامت الجزائر بايعاز من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوضع مجموعة من التدابير منها ما هو مفروض عليها ومنها ما جاء مصاحبا مع تطبيق مختلف برامج الإصلاح[8] .

المطلب الثاني: الهيئات المستحدثة لتوفير فرص العمل :

في هذا المطلب سنعرض الهيئات وبرامج التشغيل التي تعتمد على صيغ أخرى في الإدماج تتمثل في دعم المبادريين من أجل خلق فرص عمل من خلال التعريف بهذه الاجهزة.

[7] – لحمر احلام مرجع سبق ذكره ص 40

[8] – عبد الله بن دعيدة الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر الطبعة الثانية 2005 ص 367

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1997ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لعلاج مشكل البطالة في ظل المرحلة الإنتقالية للاقتصاد الجزائري ،من الأهداف الأساسية لهذا الجهاز.

-تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات

-تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية الى ترقية تشغيل الشباب

-تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لانشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع

-اعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.

وقد تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا وكمثال على هذا النجاح نشير الى أنه من تم خلال ست سنوات انشاء أكثر من68.000مؤسسة مصغرة من طرف الشباب والتي مكنت بدورها انشاء أكثر من 135.000منصب شغل دائم بحجم استثماري اجمالي يفوق 1.4مليار دولار.

الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM

وتليها مدريات التشغيل للولاية من خلال البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل باعتباره أهم برنامج وضعته الدولة لإدماج الحاصلين على شهادات جامعية ثم تأتي بعدها باقي الوكالات المتخصصة الموضوعة تحت وصاية الوزارة للتعريف بها وببرامجها المختصة أساسا في استقبال وتوجيه أصحاب المبادرات والعمل على تجسيد مشاريعهم .

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص ويضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500.000دج موجهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغو سن 18سنة فما

فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين وأهداف القرض المصغر هامة وهي تجربة حققت نجاحا كبيرا في العديد من الدول في مجال محاربة وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه الى فئات اجتماعية واسعة.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

أحد صناديق الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي وضع حيز التنفيذ من سنة 2004موجه للأشخاص البطالين الذين تتراوح أعمارهم مابين 50/35سنة ويحمل نفس المواصفات التقنية لجهاز دعم تشغيل الشباب من حيث المحتوى والخطوات المتبعة في تجسيد المبادرات المقدمة وبحجم استثماري يفوق 5مليون دينار جزائري.

المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر

كما يمكن للمرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر أن يلعب هو الآخر دورا بارزا في مجال الإعلام والتقييم في التشغيل بحكم اختصاصه وتركيبته[9] .

وكالة التنمية الاجتماعية ADS

وتعتبر هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش ومن بين المهام الأساسية للوكالة ما يلي :

-ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة

[9] – بن فايز نوال ن اشكالية البطالة ودور مؤسسات العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 من مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2008-2009 ص 75-79

-تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في انجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع [10].

الجدول (01-01):توزيع مهام الوسطاء في مجال سوق العمل في الجزائر

المهام	الوسطاء
التنصيب	CNAC.ANEMالوكالات الخاصة
الإعلام	ONS.ANEMالمراصد
التعويض على البطالة	CNAC
تسير البرامج	ANGEM.ANEM.ADS.CNAC

المصدر:رماش هاجر اتفاقية اوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر أطروحة دكتورا ،جامعة قسنطينة -2-ص95-96

لكن هذا الانفتاح ليس الا ظاهريا باعتبار أن الوكالة الوطنية للتشغيل تحتكر مهمة التنصيب الشيء الذي يعود لاعتماد القوانين الجديدة على الجهاز.

[10] – دحماني محمد ادريوش ، اشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان 2001- 2012 ص 221-222

المطلب الثالث : اختلال سوق العمل في الجزائر

يعاني سوق العمل في الوطن العربي عامتا من خلال بين العرض و الطلب ، و يقصد بالعرض جميع الراغبين في العمل من الداخلين الجدد (خرجين و غير خرجين) ، و الراغبين في الالتحاق بعمل أفضل ، و المسرحين بسبب الخصخصة كما يقصد الطلب فرص العمل في القطاعات و التخصصات المختلفة سواء محلية أو أجنبية ، ويتجلى الخلل في الآتي :

- التباين في توزيع قوة العمل جغرافيا سواء على مستوى القطري أو الإقليمي .

❖ التوزيع الغير متوازنا لقوة العمل على الأنشطة المختلفة .

❖ عدم توازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل .

❖ عجز الاقتصاد العربي عن تحريك الاستثمارات و الأنشطة الاقتصادية القادرة على توفير فرص عمل للقوة العاملة ، وخاصة الشباب منهم .

❖ من الأسباب التي تؤدي إلى البطالة ما يلي :

- تدني المستويات التعليمية لغالبية العاطلين على العمل.
- الغالبية العظمى من العاطلين من الشباب .
- تزايد نسبة البطالة من الشباب المتعلم ، وانخفاضها بين الأميين .
- ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل .
- غياب التدريب المهني بالموجه لسوق العمل .
- الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي للشباب ، وبين متطلبات سوق العمل .
- نسبة بطالة الإناث المرتفعة . [11]

[11] – الدكتور أحمد خطابي ، مجلة بطالة الشباب في الوطن العربي ، دراسة تحليلية إحصائية .

المبحث الثاني : دراسات سابقة لمحددات عرض بالعمل.

تتميز المناطق الجزائرية بارتفاع معدلات النمو السكاني إضافة إلى كون المجتمع الجزائري مجتمع فتي مما يساهم في زيادة عرض القوى العاملة بشكل مضطرب، وقد رافق ذلك النمو الطلب على العمل بمعدلات تقل عن معدلات نمو القوى العاملة، وعن ذلك خلل في توازن سوق العمل، وبالتالي تفاقم مشكل البطالة، وقد شهد نمو الاستخدام أقل من نمو القوى العاملة سنويا في كافة مناطق ربوع الوطن كان فجوة الطلب على العمل تزداد سنويا .

تنجح أهمية هذه الدراسات من كونها تعالج موضوعات في غاية الأهمية لاقتصاد الجزائر وبخاصة في ظل تفاقم مشكلة البطالة في الفترة الأخيرة، الأمر الذي يتطلب معرفة مسبقة بالعوامل المؤثرة في مشكلة البطالة أو الأجور، وأثر العمل المضاف أو مشاركة القوى العاملة أو التشغيل، وذلك من خلال جانب عرض العمل، وهذا بدوره يساعد على توجيه السياسات الاقتصادية وخاصة تلك التي تهدف إلى التأثير في حجم القوى العاملة ونوعيتها بما يقرر التوافق بين مخرجات لمؤسسات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل من المهارات البشرية، و تزداد أهمية هذه الدراسات من كونها محاولة لتقدير عرض القوى العاملة ومعدل مشاركة في القوى العاملة ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، استخدم النموذج القياسي باستخدام المربعات الصغرى العادية OLS، واستخدمت دراسة نماذج الانحدار البسيط و المتعددة ، و استخدمت طريقة المربعات الصغرى OLS ، وأسلوب الانحدار الخطي المتعدد و المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS. وقد استخدم دراسة المنهج الوصفي التحليلي.

المطلب الأول : الدراسة الوطنية.

1. قانون أوكن يعبر عن النظريات المفسرة للتغيرات في معدلات البطالة و لقد قام الاقتصاد الأمريكي أوكن (1918 – 1980) بدراسة تحليلية لبعض المتغيرات للاقتصاد الأمريكي في **الفترة** الممتدة من (1947 – 1960) حيث لاحظ بعض الدراسات التي قام بها أن أي ارتفاع بنقطة إضافية (01) في معدلات البطالة يصاحبها انخفاض بـ (03) في الناتج الوطني الحقيقي ، ولقد توصل أوكن من خلال دراسته إلى انه إذا رغبنا في تحسين النمو الاقتصادي فما علينا إلا أن نعمل على رفع رقم العمالة و تشغيل الأيدي العاطلة عن العمل من خلال توفير البيئة والآليات والوسائل المتاحة لتحقيق ذلك، ولقد تم صياغة هذا القانون من خلال صيغتين رياضيتين الفعلي ومستواها الطبيعي والفارق بين الناتج المحلي الفعلي ومستواه الممكن على النحو التالي :

الصيغة الأولى: $\frac{YP-Y}{YP} = B(u-un)$ بحيث :

Y_P : الناتج المحلي.

Y : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

U : معدل البطالة الفعلي.

UO : معدل البطالة الطبيعي.

B : معامل أوكن يقيس الانخفاض في معدل البطالة ما يتجاوز الإنتاج جد معين.

الصيغة الثانية : $\frac{\triangle Y}{Y} = B - B\triangle U$ بحيث :

$\triangle Y$: التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

U : التغير في معدل البطالة.

K : التغير في الناتج المحتمل حول ناتجه المحتمل المتوسط المقسوم على الناتج المتوسط المحتمل و الكل مضروب في 100.

انطلاقا من الصيغتين الرياضيتين يتضح وجود علاقة عكسية تبادلية بين البطالة و النمو الاقتصادي أي أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار (01) سوق سيؤدي إلى تحقيق معدل البطالة بمقدار معين [12].

2. دحماني محمد ادريوش 2013 بعنوان إشكالية التشغيل في الجزائر– محاولة تحليل أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه حيث تقدم هذه الرسالة تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر خلال الفترة2010-1980 وتنقسم الرسالة إلى ثلاثة أجزاء في الجزء الأول يفصل المفاهيم الخاصة بالتشغيل والبطالة والتعارف المرتبطة بسوق العمل، أما الجزء الثاني فقد خصص لعرض الجانب النظري في تفسير البطالة والجزء الثالث عرض مفسر للتجربة الجزائرية في ميدان التشغيل ومجابهة البطالة وختم هذه الجزء بدراسة تطبيقية على ثلاث مستويات حيث قام باختبار قانون أوكن باستخدام طرق قياسية توصل من خلالها إلى نتيجة مفادها ان هذا القانون لا يصلح لحالة الاقتصاد الجزائري، ومن ذلك فان معدل النمو الاقتصادي المسجل في الجزائر لا يساهم في خلق الوظائف ،وعندما استخدم اختبار السببية تبين له وجود ارتباط بين المتغيرين بالرغم من من غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بينهما، وعند تقدير اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية واهم العوامل

[12] – مذكرة تخرج شهادة الماستر بعنوان الإنتاج التجاري على أحداث فوارق بين اليد العاملة المؤهلة و والغير في الجزائر ⟸ دراسة وصفية لدالة الطلب على العمل في الجزائر (90-14) إعداد الطلبة باسكول إسراء سنة 2017/2016 .ص 44-45 .

الديموغرافية على التغير في معدلات البطالة وتبين وجود اثر سلبي لقوة العمل النشطة للواردات وكذا حجم النفاق الحكومي على معدلات البطالة.[13]

3. دراسة بوجمعة كوسة، وعالجت موضوع" سياسات التشغيل في الجزئر"، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في تنمية الموارد البشرية بجامعة محمد خيضر ببسكرة، أجريت بمديرية التعمير والبناء بسطيف (2005- 2006).[14]

ولاستكشاف الظاهرة انطلق الباحث من الفروض التالية:

– عدم توفر مناصب مالية وحالة التشبع في عدد المستخدمين أدى إلى تضاؤل فرص التشغيل.

–إن الإقبال على برنامج عقود ما قبل التشغيل ا رجع إلى عدم وجود بديل لعملية التوظيف.

– إن الإقبال على برامج عقود ما قبل التشغيل ا رجع إلى دافع اكتساب الخبرة.

– تخضع عمليات التوظيف في إطار عقود ما قبل التشغيل إلى المحاباة والمحسوبية.

– عقود ما قبل التشغيل حل مؤقت وليس دائم.

وما كانت تهدف له هذه **دراسة** هو محاولة التعرف على واقع التشغيل في المنظمة الجزائرية على ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية، وبالخصوص تشخيص واقع برامج تشغيل الشباب، والوقوف على حقيقة هذه البرامج ومدى نجاعتها.

أما فيما يخص المنهج فقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي، إضافة إلى المنهج التاريخي، مع استخدام بعض أدوات جمع البيانات منها :الملاحظة، المقابلة والاستمارة.

وقد اعتمد الباحث في عينته على مجموع العاملين في إطار عقود ما قبل التشغيل بالمديرية خلال السنتين الماضيتين أي حصة 2004 و 2005 المقدرة ب 12 عنصر، لذلك تم إجراء

---

[13] –– مذكرة تخرج شهادة الماستر بعنوان محددات عرض العمل في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2017 – 1980 إعداد فرحاتي إسماعيل الموسم الجامعي. 2018/2017 . ص 62-63

[14] – / بوجمعة كوسة" .سياسات التشغيل في الجزائر ."دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في تنمية الموارد البشرية .جامعة محمد خيضر بسكرة2006 – 2005 .

الدراسة لجميع الحالات، وذلك لأن العدد ليس كبير لدرجة القيام عينة، لذلك تم جمع المعلومات عن طريق مسح اجتماعي.

وكانت النتائج كالتالي :من خلال الدراسة توصل الباحث إلى أن التشغيل في الجزائر لا يزال رهين الحسابات السياسية والتلاعب بالأرقام على حساب فئة كبيرة من الشباب، حيث أن الحلول لا تتوفر في هذا البرنامج الذي هو عبارة عن جرعة أكسجين لتهدئة هذه الطبقة من المجتمع. [15]

المطلب الثاني : دراسات عربية.

1. دراسة سامية خضر صالح 2003، وكانت هذه الدراسة تحت عنوان (البطالة بين الشباب حديثي التخرج، والعوامل، والآثار، والعلاج، وعلاقتها بالزيادة السكانية.

تناولت الدراسة ظاهرة البطالة، وعلاقتها بالمشكلة السكانية، والآثار التي تخلفها على المجتمع اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على تصور المتخرج حديثا لفرص العمل المتاحة، وكيفية الوصول إليها ودرجة التصدي لهذه المشكلة من الجهات المعنية، وكذلك التعرف على مدى اتجاه حديثي التخرج نحو برامج التعلم و مدى مسايرتها لسوق العمل من وجهة نظرهم [16].

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق توزيع استبانه لعينة من الشباب حديثي التخرج ، و قد توصـلت الدراسة إلى :

– توجد علاقة كبيرة الزيادة السكانية، وسياسة التعليم من جانب، وبطالة الشباب حديثي التخرج من جانب آخر.

[15] – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في علم الاجتماع تنظيم وعمل بعنوان سياسات التشغيل في الجزائر إعداد سعدية زايدي السنة الجامعية: 2019 / 2018 .ص 15/14

[16] – سامية خضر مالح ، البطالة الشباب حديثي التخرج (العوامل الآثار و لعلاج)، وعلاقتها بالزيادة السكانية جمهورية مصر العربية ، جامعة عين الشمس ، قسم علم الاجتماع ، 2003 .

- كما توصلت إلى أن بطالة تقود الشباب إلى ممارسة التطرف.

- إن الغالبية العظمى من هؤلاء يرغبون في الهجرة إلى الخارج .

و قدمت الدراسة عدة توصيات:

- ضرورة التصدي إلى الزيادة السكانية بمصر لتقليل عدد العاطلين ، و ذلك عبر الأجهزة الإعلامية ، ورجال الدين .

لابد على سياسات التعليم ؟ أن ترتبط باحتياجات سوق العمل مع رفع قيمة الحرفة ، وصنعة حتى لا تصبح شهادة الجامعية هي المسطر الوحيد على فكر الشباب .

إن الاختلاف بين الدراسيتين هو أن الدراسة ربطت مشكلة بطالة الخريجين بالزيادة السكانية ، و كذلك أثار البطالة دون تناول كيفية التخطيط هذه المخرجات أو مدى ملائمتها لحاجة سوق العمل [17].

2. **حسين طلافحة** عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن هدف الدراسة إلى :

- تقدير دالة عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة بالأردن للفترة من 1968-1990

-كما هدفت إلى تقدير محصلة أثري العامل المحيط والعامل المضاف إلى سوق العمل الأردني.

استخدم طريقة المربعات الصغرى OLS.

[17] - أطروحة شهادة ماستر ، بعنوان تقدير دالة العرض العمل في الجزائر إعداد بوترعة نور الهدى ، و دحمان زينب ، السنة الجامعية 2018-2019 ، ص53- 54 .

وخلصت أهم نتائج الدراسة:

بينت الدراسة إن معدلات عرض العمل المقدرة وحسب القطاعات الاقتصادية للفترة السابقة هي المحدد الرئيسي لعرض العمل وهذا يعكس النمو في القوة العاملة المرتبطة بالنمو السكاني كما بينت الدراسة أن التأثير على عرض العمل في الأجل الطويل يكون من خلال السياسات السكانية أما سياسات سوق العمل بشكل عام وسياسات الأجور بشكل خاص فهي قليلة التأثير على سوق العمل وقدمت الدراسة تحليلا لمعدلات المشاركة في القوى العاملة حيث بلغ معدل المشاركة في عام 1968 ما نسبته 19.8% من حجم القوى العاملة في فترة السبعينات ثم بدأ بالتزايد في مطلع عقد الثمانينات إلى أن بلغ في عام 1990 معدل 21.5 % وعزت الدراسة تدني معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن إلى تدني مشاركة الإناث التي بلغت عام 1968 معدل 2.54 % وارتفع بشكل ضئيل حيث بلغ هذا المعدل في 1990 معدل 6.61 % وقدرت الدراسة النموذج القياسي التالي للفترة 1968-1990 :

LFPR=0.174-0.15U+0.053RW
t Ratio (2.070) (10.99)
N=23 R2=0.98D-w=1.89 F=518

حيث أن:

LFPR :معدل المشاركة في القوى العاملة.

U : معدل البطالة.

RW : الأجور الحقيقية.

ووفق التقدير الإحصائي فقد بينت الدراسة أن أثر العامل المحيط أكبر من أثر العامل المضاف كما أن الأجور الحقيقية تؤثر إيجابيا على معدل المشاركة.[18]

[18] - فرحاتي إسماعيل/ مرجع سبق ذكره ص 61-62.

3. محمد الحراحشة بعنوان واقع و أفاق سوق العمل الأردني دراسة قياسية للفترة 1970-1996

هدفت الدراسة إلى :

- تحليل واقع سوق العمل الأردني و الإختلالات الهيكلية التي طرأت على مراحل تطوره.
- قياس محددات عرض القوى العاملة و الطلب عليها خلال فترة الدراسة .

استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار الخططي المتعدد و المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS و طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS لقياس تلك المحددات.

و قد استخدمت الدراسة النموذج القياسي التالي لتحديد العوامل المؤثرة في عرض العمل.

$$Ls=F(wr,pop,GF,LSt-1)$$

حيث أن :

LS: عرض القوى العاملة.

Wr: الأجور الحقيقية.

Pop: حجم السكان.

Pr: معدل المشاركة بالقوة العاملة.

GE: الإنفاق الحكومي الحقيقي.

Ls t-1: عرض العمل للفترة السابقة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : لقد بينت الدراسة ان سوق العمل الأردني يواجه قوتين تنفع الأولى نحو زيادة عرض العمل ممن خلال زيادة النمو السكاني و مخرجات النظام التعليمي

بينما تنفع القوة الثانية إلى انكماش الطلب على القوى العاملة نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادي و الطاقة و الإستعابية.[19]

المطلب الثالث : دراسات أجنبية .

1. دراسة اكي بومكفست 1986، و كانت هذه الدراسة تحت عنوان (التعليم العالي ، و أسواق العمالة المتعلمة في مضامين ، و اقتراحات نظرية). و هي عبارة عن ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي العام الثالث لتطويرعلى اقتصاد المنعقد في الفترة 1986/05/20[20].

وقد قدمت الدراسة بحثا شاملا لموضوع اقتصاديات التعليم العالي حيث أوهمت بضرورة تقديم العون المالي لمؤسسات التعليم العالي في دول العالم النامية كدول أمريكا اللاتينية و ذلك لانعدام المردود الفوري للخريجين حيث أن من طبيعة السوق العمل العالي ليس فيه مكان للخريجين الذين يستخدمون مجالاتهم التخصصية .

كما رأت الدراسة التطبيقية هذه السياسة على المدى المنظور سيكون مثلنا و عليه فانه يقع على عاتقه العلماء المؤهلين في الدول النامية كم ذوي المستويات العالية و المؤهلة تأهيلا جيد ليأخذوا المبادرة من أجل تطوير التعليم العالي و بالتالي يكونون قد سلك طريق لدعم اقتصاديات العالم .

---

[19] – مذكرة تخرج ماستر بعنوان دراسة قياسية لعرض العمل في الجزائر خلال فترة (1980-2013) إعداد عبد الرحمان بن السعدي السنة الجامعية 2015/ 2016 .ص 25/26.

[20] *-ASK bonnprist (1986) " Higher Education and the Markets for Education Labor in lacs : Theoreticl Approuches and Implications "The Pakistan Développement Review. No : 3.*

كما أظهرت الدراسة بأنه لا يمكن حدوث تطور جوهري دون العمل على خلق الوظائف المناسبة لإعداد خريجي المتزايدة يوما بعد يوم أما أن سياسة التعليم العالي المدعوم و المساندة للمواضيع التقنية و التطبيقية بالإضافة إلى خلق فرص وظيفية ضرورية تكون بمثابة بوصلة تأمين على الحياة لأجيالنا القادمة [21].

2. **دراسة أجنبية كوتش وشير kuch and charir** بعنوان أثر العمل المضاف والمحيط في كندا 1953-1974 هدفت الدراسة إلى:

تحليل أثر العامل المحيط discouraged worker effect والعامل المضاف worker effect thed adde ومعرفة الآثار الصافية للفترة في سوق العمل الكندي خلال الفترة 1953-1974 التوسع والانقباض حيث تعتبر الدراسة أن أثر العامل المحيط هو أثر تعويضي متقاطع من الدخل الحقيقي للعائلة.

استخدمت الدراسة نماذج الانحدار البسيط والمتعدد وفي تحليلها على النموذج القياسي التالي:

$$PR=a+b1\ ER+b2\ EX+b3\ T+U1$$

حيث أن:

Pr :معدل المشاركة في القوى العاملة الكندية.

Er : نسبة العمالة الكندية إلى العمالة الكلية

Ex : معدل البطالة.

[21] - بوترعة نور الهدى و حمان زينب ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 – 55 .

T : الزمن.

U1 : المتغير العشوائي

ويتوقع أن تكون b1, b2, b3>0.

لقد بينت الدراسة أن نسبة المشاركة في العمالة الكندية إلى الحجم الكلي للعمالة ذات أثر إيجابي على المتغير التابع وللفئات العمرية كاملة وللجنسين الذكور والإناث وذلك دلالة إحصائية بمستوى ثقة 0.05 كما أدت النتائج أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة بلغت 32.9% كما أن مرونة انخراط الإناث في عمر 25-44 أكثر من الذكور في نفس الفئة العمرية أكبر من الذكور في نفس الفئة العمرية.[22]

3. دراسة ستانلي ماسترز بعنوان الأجور و دخل الإعالة على عرض العمل لفئة من هم في مرحلة ما قبل الزواج في بريطانيا و تهدف الدراسة إلى :

دراسة كل من الدخل المعال الذي يأتي منن برنامج الإعالة و الأجر لفئة من هم في مرحلة الإعداد للزواج في بريطانيا عام 1977.

الطريقة المستخدمة:

وذلك من خلال النموذج القياسي التالي و باستخدام المربعات الصغرى العادية OLS

$$\mathbf{LnLs = a+ b\ lnNEY + clnWR + dz+u}$$

[22] – مذكرة تخرج شهادة الماستر بعنوان محددات عرض العمل في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2017 – 1980 إعداد فرحاتي إسماعيل الموسم الجامعي : 2018/2017 ص 60-61

حيث أن:

Ls:هو عرض العمل.

NEY:هو دخل الإعالة.

WR:معدل الأجور الحقيقية.

Z:هي مجموعة خصائص تؤثر في عرض العمل.

U:تمثل جانب الخطأ.

b:هو معامل NEY و يقيس التغير في عرض العمل نتيجة برنامج دعم الدخول في ظل ثبات Z, WR.

C:يمثل معامل الأجر و يقيس التغير في عرض العمل نتيجة التغير في الأجر في ظل ثبات Z, NEY.

ويتوقع أن تكون b<00>c .,

و خلصت أهم نتائج الدراسة إلى :

بينت الدراسة أن معامل الدخل كان سالبا و ذا دلالة إحصائية عند قياس عرض العمل كمتغير تابع و أن اكبر تأثير له على عرض العمل حصل عندما كانت قيمة b(0.0132) و تشير هذه النسبة إلى انه كلما ارتفع الدخل بفضل برنامج المساعدة بواقع 1000 باوند سنويا فان ذلك يقلل من عرض العمل بواقع 13 ساعة في سنة الدعم لكل من الذكور و الإناث.

أما فيما يتعلق بتأثير معدل الأجر على عرض العمل فقد كان تأثيره موجبا و كبيرا للأشخاص الذين لا يوجد لهم دخول أخرى و تأثيره سلبا و قليلا جدا للأشخاص الذي يتوفر لهم دخول أخرى.[23]

[23] – مذكرة تخرج ماستر بعنوان دراسة قياسية لعرض العمل في الجزائر خلال فترة (1980-2013) إعداد عبد الرحمان بن السعدي السنة الجامعية 2015/ 2016 ص 22/21.

خلاصة الفصل:

لقد اجمع اغلب الاقتصاديون على أن المقصود بعرض العمل هو قانون عرض العمل مج الأفراد في سن العمل و الذين يعملون فعلا و المتعطلين عن العمل و قد اتجهت الدراسات المتعلقة بعرض العمل إلى:

تركيز عرض العمل و ارتباطاته بناشطات الأخرى للأفراد غير العمل كالتعليم و الزواج و تربية الأطفال و ربط العمل و معدلات الأجور.

و حسب وجهة نظر الدارس فإن موضوع عرض العمل له عدة جوانب حيث هناك من يدرس عرض العمل من جهة العائلات ومعدل الإعالة والفقر وهناك من يدرس عرض العمل من جهة احتياجات المؤسسات والإنتاج.

ينص قانون عرض العمل على أن الكميات العمل التي يرغب الأفراد في تقديمها تزداد مع زيادة مستوى الأجر و لكن إلى حد معين من الأجر ففي الحالات الاستثنائية و بعد حد معين من الأجر فان زيادة في أي اجر تؤدي إلى انخفاض كميات العمل التي يرغب العمل في تقديمها أي ان العلاقة في الحالة الاعتيادية طردية بين الأجر و بين كمية العرض أما في الحالة الاستثنائية فإن العلاقة تصبح عكسية بين الأجر و كمية العرض من العمل ذلك لان العامل بعد مستوى معين من الدخل قد يميل إلى تفضيل وقت الراحة على العمل.

تطرقنا في هذا الفصل المحددات عرض العمل و نضرة المفكرين لها و قمنا بعرض دراسات سابقة محلية عربية و أجنبية.

الفصل الثالث:
الإطار التطبيقي

دراسة احصائية قياسية

تمهيد:

بعد التحليل النظري لمشكلة العمل ومحددته، سنحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لهذه المشكلة وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر تأثيرا باستخدام طرق قياسية وإحصائية وبالاعتماد على منهجية حديثة في القياس الاقتصادي، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول منهجية (ARDL)

في هذا الإطار، سيتم عرض أهم المتطلبات النظرية النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) ،وأبرز أهم مزايا هذه المنهجية الحديثة، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مميزات منهجيةARDL

إن اختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها، يلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات. لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لصاحبيه Pesaran and Shin، والذي يقدم جملة من المنافع مقارنة بالاختبارات الأخرى، والتي تتجسد في[1]:

- ✓ يعتبر هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 من المشاهدات.
- ✓ يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة (0)أي I(0)أو الرتبة (1)أي (1)Iأو في حالة الخليط بينهما، " نموذج (ARDL) يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2)أي (2) I."
- ✓ يطبق نموذج(ARDL) إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $(p+1)^k$ الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و k هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل:

  Akaike Info Criterion (AIC) أو Schwarz Info Criterion (SIC) أو Hannan-Quinn (HQC).
- ✓ علاوة على ذلك، تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج(ARDL) التمييز بين المتغيرات التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي. كما يستطيع نموذج(ARDL) تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذي كفاءة. والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج(ARDL) هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة[2].

---

[1] أنظر: دحماني محمد أدريوش: "إشكالية التشغيل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان –الجزائر، 2014 ، ص254.

[2] MUHAMMAD AFZAL et al, OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol :51,N :01, Summer2013, P :25.

المطلب الثاني: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

في نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة طويلة نسبيا في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى إن التعديل في المتغير التابع (الاستجابة) Y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية طويلة نسبيا فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج. هذا وتكون إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة ل(X) كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الإبطاء Distributed Models Lag في ذلك، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي:

$$\boldsymbol{Yt = a_0Xt + a_1Xt{-}1 + a_2Xt{-}2 + \cdots \ldots \ldots + apXt{-}p + \mu_t}$$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي Y_t يعتمد على القيم السابقة(Y) ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي

$AR(p)$ *Autoregressive Model*:

$$\mathbf{Yt = \beta 1Yt{-}1 + \beta 2Yt{-}2 + \cdots \ldots \ldots . + \beta pYt{-}p + \varepsilon t}$$

بمعنى آخر أن الطريقة الإضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية توضيحية. في حين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية. ويمكن التعبير في حالة وجود k من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

$$\boldsymbol{Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \cdots + \beta_p Y_{t-p} + a_0 X_{t-1} + a_1 X_{t-1} + a_2 X_{t-2} + \cdots + a_p X_{t-q} + \varepsilon_t}$$

وتعبر هذه المعادلة عن الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع **"Autoregressive–Distributed Lag" (ARDL)**، حيث: $\boldsymbol{\varepsilon_t}$ حد الخطأ العشوائي–

التشويش الأبيض–، والنموذج هو نموذج انحدار ذاتي، بمعنى أن المتغير Y_t هو مفسر (جزئيا) بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع، وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري X وأحيانا، يتم استبعاد القيمة $\boldsymbol{X_t}$ نفسها من هيكل نموذج

الإبطاء الموزع. كما أن$\boldsymbol{\beta_0}$: يمثل الحد الثابت، **p**: رتبة المتغير التابع **Y** (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t، t: متغير الزمن (الاتجاه الزمني). ويمكن التعبير عن المعادلة اختصارا بـ ARDL(p,q) . وهذا النوع من النماذج مستند إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد Unrestricted Error Correction (UECM)[1] .

وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج ARDL $(p,q_1,q_2, \ldots\ldots ,q_k)$ مكون من متغير تابع **Y** وعدد k من المتغيرات التفسيرية $X_k , \ldots \ldots \ldots , X_2 , X_1$ على الشكل التالي:[2]

$$\Delta Y_t = C + \sum_{i=1}^{p} \beta_{i_1} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_2 \Delta X_{1_{t-1}} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_3 \Delta X_{1_{t-i}} + \ldots + \sum_{i=0}^{qK} \beta_K \Delta X_{K_{t-i}} + a_1 Y_{t-1} + a_2 x_{1_{t-1}} + a_3 x_{2_{t-1}} + \ldots + a_k x_{k_{t-1}} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- C: الحد الثابت.
- Δ: الفروق من الدرجة الأولى.
- K: عدد المتغيرات.
- p: فترة إبطاء المتغير التابع .Y
- $q_1, q_2, \ldots, q_k$: فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية $X_1, X_2, \ldots, X_k$ على التوالي.
- $\beta_1, \beta_2, \ldots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.
- $a_1, a_2, \ldots, a_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.
- ε_t : حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين[3] :

- H_0: فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$a_1 = a_2 = a_3 = a_4 = a_5 = a_6 = 0$$

- H_1: الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

[1] على عبد الزهرة حسن- عبد اللطيف شومان: تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ،ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ،34، المجلد التاسع، جامعة بغداد،،2013، ص 183-188.

[2] عابد بن عابد العبدلي: محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح للإقتصاد الإسلامي، جامعة الازهر، العدد ، 2007، ص29.

[3] علي عبد الزهرة، حسن عبد اللطيف حسن شومان: مرجع سابق، ص 188.

$$a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq a_4 \neq a_5 \neq a_6 \neq 0$$

وقبل النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDLلابد من المرور على خطوات ،[1]وهي:

1. التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية I(2) فهذا يبطل منهجية نموذجARDL
2. صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد ، Unrestricted Error Correction (UECM) والذي يكون نوع خاص من نموذج ARDL.
3. في الخطوة الثانية، تحديد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج.
4. التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.
5. التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.
6. تنفيذ الحدودBounds Test" " لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
7. إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة ،6يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل "مستويات النموذج"، فضلا عن فصل نموذج تصحيح خطأ غير مقيد Unrestricted Error Correction (UECM).
8. استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات.

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDLيتم اعتماد أربعة إجراءات، حيث:[2]

1. يتمثل الإجراء الأول في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Vector Unresyricted Model Autoregressive، ويتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي: معيار Akaike (AIC,1973)، معيار Hannan and Quinn (HQ,1979)، معيار Schwarz (SC,1978)، معيار خطأ التوقع النهائي Final Prediction Error (FPE) المقترح من قبل Akaike (1969).

---

[1] Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL Model- Part II – Bounds Tests, 2013
http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html

[2] مجدي الشورجي :العلاقة بين أرس المال البشري والصاد ارت والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28نوفمبر ،2007، ص 18-20.

2. يتمثل الإجراء الثاني في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to Specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي.
3. يتمثل الإجراء الثالث في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبارWald (إحصائية اختبار).
4. أما الإجراء الرابع، فيتمثل في مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصائية F الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في ، Pesaran et al (2001) ونظرا لأن اختبار F له توزيع غير معياريي، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي(I(0 قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي(I(1 قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1) ،حيث:

- ✓ إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
- ✓ إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- ✓ أما إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، ستكون النتائج غير محددة، ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

- ✓ إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) ، أي I(1) فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل، إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أي I(0) فإن هذا القرار يتم اتخاذه على أساس مقارنة إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات عرض العمل في الجزائر:

المطلب الأول : صيغة النموذج

لدراسة محددات عرض العمل في الجزائر اعتمدنا على مجموعة من المعطيات السنوية من 2000 الى غاية 2017 وفق ستة متغيرات وهي كالاتي :

1- PIB وهي تمثل الناتج المحلي الإجمالي والمعبر عنه ب نسبة مئوية

2- inf. التضخم معبر عنه بنسبة مئوية

3- w الاجر الاسمي ومعبر عنه بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

4- chom البطالة المعبر عنها بنسبة مئوية

5- pop النمو السكاني في الجزائر والمعبر عنه بنسبة مئوية .

6- g الانفاق الحكومي نسبة مئوية من ناتج المحلي الإجمالي.

دراسة استقراريه السلاسل الزمنية .

من اجل دراسة استقراريه السلاسل الزمنية اعتمدنا في تحليل نتائجنا على اختبار فليب رون باعتباره احسن اختبار في حالة التي يكون فيها حجم العينة اقل من 30 وفق فرضيتين وهما الفرضية العدمية والفرضية البديلة والجدول الاتي يبين ذلك :

جدول رقم (02) : يبين استقراريه السلاسل الزمنية بإجراء اختبار فليب رون

level			1differcent		
المتغيرات	قيمة احصائية	نتيجة	المتغيرات	قيمة احصائية	نتيجة
pib	0.83	غ مستقرة	Dpib	*0.0020	مستقرة
inf	0.37	غ مستقرة	dinf	*0.000	مستقرة
w	0.005*	مستقرة			
g	0.61	غ مستقرة	dg	0.000*	مستقرة
chom	0.002*	مستقرة			
pop	1.000	غ مستقرة	Dpop	0.002*	مستقرة

* 5% معنوية

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews10

تحليل الجدول رقم 01 : من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان السلاسل الزمنية wالاجر الاسمي ومعدل البطالة chom كانت مستقرة في المستوى وباقي المتغيرات الأخرى مستقرة او متكاملة بعد الفرق الأول أي رفض فرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة .

بما ان السلاسل الزمنية مستقرة في المستوى وباقي متغيرات كانت متكاملة من الدرجة الأولى ومنه نعتمد في دراستنا القياسية على نموذج الانحدار الذاتي المبطئ للفجوات الزمنية ARDL وهو كما يلي :

- تحديد درجة التأخير lag
-اجراء اختبار bound
-تقدير نموذج في المدى الطويل
-تقدير النموذج في المدى القصير
-دراسة مشاكلالقياس .

المطلب الثاني: صيغة النموذج

من اجل دراسة محددات عرض العمل في الجزائر قمنا بالاعتماد على مجموع من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وفق معطيات سنوية من 2000 الى غاية 2017

W= b1 pib + b2 g + b3 inf+ b4 chom + b5 pop

1- **تحديد درجة التاخير** :

جدول رقم 03 :يمثل تحديد درجة التاخير lag :

Dependent Variable: W
Method: ARDL
Date: 09/26/20 Time: 16:40
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): PIB CHOM G INF POP
Fixed regressors:
Number of models evalulated: 32
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
W(-1)	-0.448140	0.322681	-1.388804	0.1983
PIB	0.006408	0.025615	0.250163	0.8081
PIB(-1)	-0.028082	0.025673	-1.093831	0.3024
CHOM	0.064808	0.151229	0.428541	0.6783
G	-5.80E-06	4.53E-05	-0.128095	0.9009
INF	-0.066582	0.294021	-0.226453	0.8259
INF(-1)	-0.330314	0.282805	-1.167994	0.2728
POP	2.63E-07	1.73E-07	1.515297	0.1640

R-squared	0.504698	Mean dependent var	3.766715
Adjusted R-squared	0.119463	S.D. dependent var	1.984746
S.E. of regression	1.862425	Akaike info criterion	4.386824
Sum squared resid	31.21765	Schwarz criterion	4.778924
Log likelihood	-29.28800	Hannan-Quinn criter.	4.425800
Durbin-Watson stat	2.090316		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews10

تحليل نتائج الجدول رقم 02 : من خلال الجدول ان درجة التاخير عند درجة 1 .

2- اختبار test bound :

جدول رقم 04 : يمثل اجراء اختبار test bound :

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	4.670017	10%	1.81	2.93
k	5	5%	2.14	3.34
		2.5%	2.44	3.71
		1%	2.82	4.21

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews10

تحليل نتائج الجدول رقم 03 :من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان قيمة الإحصائية ل f 4.67 اكبر من القيمة الإحصائية العظمي الجدولية وبالتالي نرفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل متزامن عند 5 % .

3- تقدير النموذج في المدى الطويل :

جدول رقم 05 : يمثل تقدير المدى الطويل :

Levels Equation
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	-0.014967	0.015923	-0.939949	0.3718
CHOM	0.044752	0.105834	0.422857	0.6823
G	-4.00E-06	3.09E-05	-0.129565	0.8998
INF	-0.274073	0.309761	-0.884790	0.3993
POP	1.82E-07	1.05E-07	1.731236	0.1175

EC = W - (-0.0150*PIB + 0.0448*CHOM -0.0000*G -0.2741*INF + 0.0000 *POP)

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews10

4- تقدير نموذج في المدى القصير

جدول رقم 06 : يمثل تقدير في المدى القصير .

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(W)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/26/20 Time: 16:53
Sample: 2000 2017
Included observations: 17

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB)	-0.003200	0.019241	-0.166332	0.8744
D(CHOM)	0.118272	0.216608	0.546019	0.6085
D(G)	-1.42E-05	4.22E-05	-0.337481	0.7495
D(INF)	-0.046921	0.174507	-0.268876	0.7988
D(POP)	-2.34E-06	8.23E-07	-2.841499	0.0362
CointEq(-1)*	-1.515404	0.305453	-4.961162	0.0042

R-squared	0.777423	Mean dependent var	-0.116524
Adjusted R-squared	0.676252	S.D. dependent var	2.894553
S.E. of regression	1.646968	Akaike info criterion	4.106314
Sum squared resid	29.83755	Schwarz criterion	4.400389
Log likelihood	-28.90367	Hannan-Quinn criter.	4.135545
Durbin-Watson stat	2.063293		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews10

تحليلا نتائج الجدولين في المدى الطويل والقصير .

من خلال نتائج الجدولين في المدى الطويل والقصير نستخلص مايلي :

نلاحظ ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي تساوي -0.01% في المدى الطويل و -0.003 في المدى القصير وهي قيمة سالبة أي انه كلما زد الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة ينخفض الاجر الاسمي ب 0.01 ا ي وجود علاقة عكسية مابين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الاجر الاسمي وهي غير معنوية عند 5 %.

قيمة معدل البطالة 0.004 و0.11 في المدى الطويل والمدى القصير أي انه كلما زادمعدل البطالة بوحدة واحدة يزداد معدل الاجر الاسمي ب 0.004 و0.11 %وهي قيمة موجبة أي وجود علاقة طردية ما بين المتغيرين وهي غير معنوية .

قيمة الانفاق العام الحكومي قيمة سالبة ب -1.42 و -4 أي وجود علاقة عكسية مابين المتغيرين وهي غير معنوية .

قيمة معدل النمو السكاني في المدى القصير ب -2.40 و 1.82 وهي قيمة موجبة في المدى الطويل وقيمة سالبة في المدى القصير أي انه كلما زاد عدد السكان ينخفض الاجر الا سمي أي وجود علاقة عكسية وهي موافقة للنظري .

وقيمة معامل التحديد R^2 تساوي 0.76 أي 76 % وهو يمثل القوة التفسيرية ما بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة أي ان المتغيرات المستقلة تفسر 76 % من المتغيرات التابعة والباقي 24% لعوامل أخرى .

معامل تصحيح الخطأ قيمته -1.5 وهو سالب ومعنوي .

5- دراسة مشاكل القياس

- التوزيع الطبيعي.

شكل البياني رقم 02 :يمثل التوزيع الطبيعي .

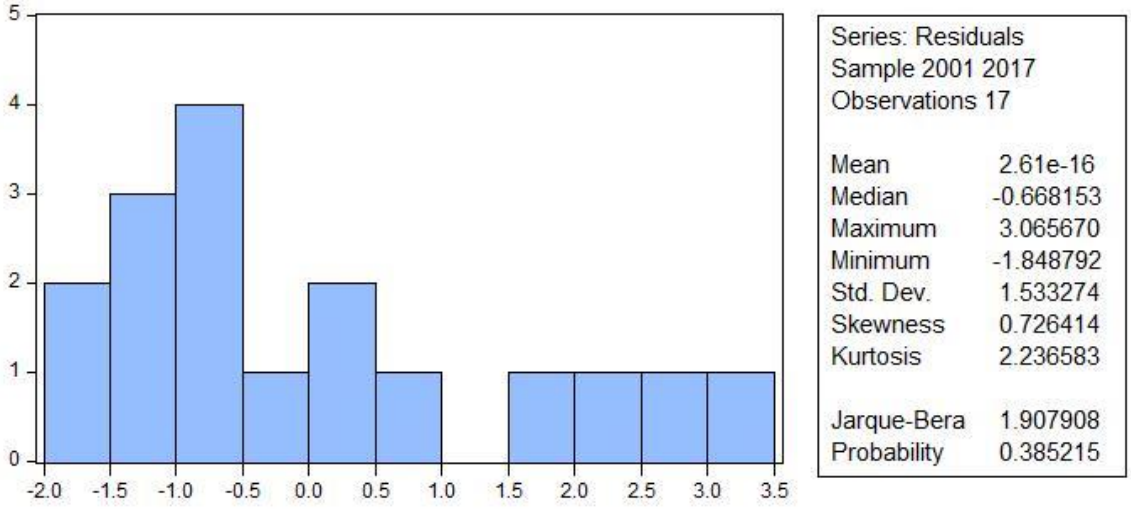

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews10

تحليل الشكل البياني :من خلال الشكل البياني نلاحظ القيمة الاحتمالية اكبر من 5% نقبل فرضية العدم ومنه فان سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

- **ثبات التباين :**

جدول رقم 07 : يمثل اختبار ثبات التباين .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.404851	Prob. F(2,8)	0.1521
Obs*R-squared	6.383047	Prob. Chi-Square(2)	0.0411

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews10

تحليل جدول رقم 06 : من خلال نتائج الجدول ان قيمة الاحتماليةل f statistic اكبر من 5% ومنه نقبل فرضية العدم القائلة ثبات التباين او عدم ارتباط ذاتي بين سلسلة البواقي .

دراسة صلاحية النموذج cusmq وcusmqq :

الشكل البياني رقم 05 : يوضح اختبار cusmq و cusmqq :

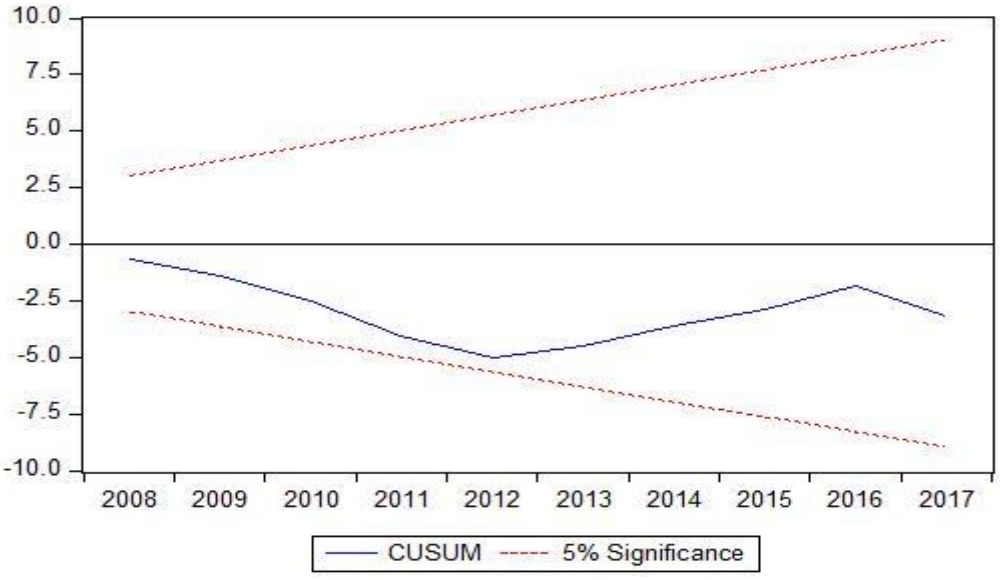

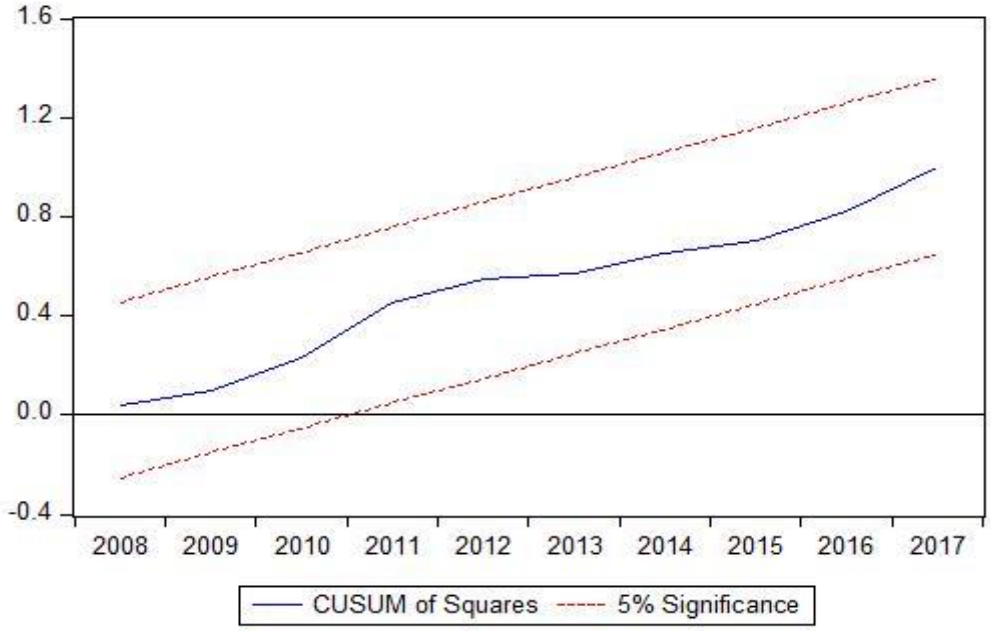

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews10

تحليل الشكلين البيانين :من خلال اختبارين ل cusmq و cusmqq نلاحظ ان نموذج دخل مجال مما يعني ان معنوية نموذج ككل وبالتالي نموذج الدراسة صالح من ناحية إحصائية والاقتصادية .

تحليل نتائج الدراسة القياسية :

من خلال نتائج تحليل الإحصائية للدراسة القياسية نستخلص مايلي :

العلاقة العكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي و الاجر الاسمي وهو غير معنوي وهي غير موافقة للتحليل النظري أي بزيادة في قيمة الناتج المحلي فان الدولة تقوم بزبادة في النقفات العامة وزيادة في الاستثمار مما يؤدي الى زيادة في طلب العمل من طرف المؤسسات ومنه زيادة في عرض العمل من طرف الافراد.

العلاقة طردية بين النمو السكاني والاجر الاسمي أي زيادة الدخل الفردي تؤدي الى زيادة في عرض العمل من طرف الافراد وبدوره زيادة في النمو السكاني يؤدي الى زيادة في نفقات الدولة وبالتالي فان زيادة في طلبات العمل من طرف المؤسسة .

ومن هذا يمكن استخلاص ان محددات عرض العمل تتحكم فيها عدة عوامل منها النمو السكاني الانفاق العام وزيادة في مداخيل الدولة نتيجة زيادة في أسعار البترول باعتبار الجزائر تتعمد في

مداخليها على عائدات البترول التي بدورها تؤدي الى زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومنه في زيادة الانفاق العام وعليه زيادة في قيمة الدخل الفردي الذي بدوره يؤدي الى زيادة في عرض العمل .

خاتمة

خاتمة :

من دراستنا هذه أردنا التعرف على محددات عرض العمل فقمنا بتطرق الى معلومات و مفاهيم عامة في الفصل الأول تخص عرض العمل و سوق العمل و ذكرنا المدارس و تفسيرها أما الفصل الثاني فيتحدث عن واقع سوق العمل في الجزائر و الدراسات السابقة المتعلقة بي محددات عرض العمل من قبل المفكرين و الباحثين.

أما الدراسة الإحصائية القياسية فمن خلالها أردنا إثبات الفرضية الصحيحة فوجدنا أن فرضية ثانية صحيحة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية و يفترض أن تكون طردية و ذات تأثير ايجابي بين المتغيرات النسبية المحددة و عرض العمل.

قائمة المصادر والمراجع

1. أ.زاوش رضا – أ. جمال بن سعيدي ، البطالة في الجزائر ، التعريف – الأسباب – الأثار الاقتصادية ، جامعة مسيلة
2. احمد الأشقر ،الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى ، الدار الدولية العلمية للنشر و التوزيع ودار الثقافة للنشر و التوزيع .2002، عمان الأردن
3. أطروحة شهادة ماستر ، بعنوان تقدير دالة العرض العمل في الجزائر إعداد بوترعة نور الهدى ، و دحمان زينب ، السنة الجامعية 2018-2019 .
4. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في علم الاجتماع تنظيم وعمل بعنوان سياسات التشغيل في الجزائر إعداد سعدية زايدي السنة الجامعية: 2019 / 2018 .ص 15/14
5. باسم مكحول ، محدادة عرض القوى اعاملة ومعدلات المشاركة في الصفة الغربية وقطاع غزة مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، المجلد 17 كلية الاقتصاد ،جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2003
6. برنامج التنمية الخماسي ، بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24ماي 2010
7. البشير عبد الكريم دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس (069
8. بن جيمة عمر 2011 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التحقيق من حدة البطالة بمنطقة بشار ، مذكرة ماجستير (2010-2011) جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
9. بن فايز نوال ن اشكالية البطالة ودور مؤسسات العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 من مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2008-2009
10. بوجمعة كوسة" .سياسات التشغيل في الجزائر ."دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في تنمية الموارد البشرية .جامعة محمد خيضر بسكرة2006 – 2005 .
11. بوحفص مباركي العمل البشري الطبعة الثالثة ،دار الغرب للنشر و التوزيع ، 2001 وهران الجزائر
12. تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، دار اسامة للنشر و التوزيع . باب الزوار الجزائر ، 2007

13. جلال ممد النعيمي ، دراسة العمل – في إطار إدارة الإنتاج والعمليات – الطبعة الأولى ، إثراء للنشر و التوزيع 2009 الأردن
14. دحماني محمد ادريوش ، اشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان 2001- 2012 ص 221-222
15. دحماني محمد أدريوش: "إشكالية التشغيل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان –الجزائر. 2014 ، ص254.
16. الدكتور أحمد خطابي ، مجلة بطالة الشباب في الوطن العربي ، دراسة تحليلية إحصائية .
17. دكتور عمر الصخري ، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005 طبعة
18. الدكتور نبيل سوفي ، اقتصاد العمل مطبوعة دروس لطلبة سنة اولى ماستر 2019/2018
19. زرنوح ياسمينة ، زروتي مصطفى ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2005-2006
20. زكي .رمزي(1997) الاقتصاد السياسي للبطالة المجلس الوطني للثقافة والفنون وآداب العدد 226
21. زين ايمان ، الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة 2010-2011
22. سامية خضر مالح ، البطالة الشباب حديثي التخرج (العوامل الآثار و لعلاج)، وعلاقتها بالزيادة السكانية جمهورية مصر العربية ، جامعة عين الشمس ، قسم علم الاجتماع ، 2003
23. سحنون يسمينة ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و اثرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ن مذكرة ماجستير جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ن 2011-2012
24. سليم عقون قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة " دراسة قياسية تحليلية " مذكرة ماجستير جامعة فرحات عباس سطيف 2009-2010
25. شلالي فارس .محمد صالح دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001 – 2004 مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2004 – 2005

26. ضياء مجيد الموسوي ، سوقالعمل و النقابات العمالية في إقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية.
27. عبد الله بن دعيدة الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر الطبعة الثانية
28. عبد القادر دربال ،العلاقات بين التجارة الخارجية ، التنمية ن المؤسسات والهجرة ،م ركز البحث في الاتصاد المطبق من اجل التنمية . CREAD الجزائر السداسي الربع 2017
29. عبد القادر محمد عبد القادر عطية (1998) النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية للكتب جامعة الاسكندرية مصر.
30. على عبد الزهرة حسن- عبد اللطيف شومان: تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ،ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ،34، المجلد التاسع، جامعة بغداد،،2013.
31. عابد بن عابد العبدلي: محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح للإقتصاد الإسلامي، جامعة الازهر، العدد ، 2007.
32. قوجيل منير ، سياسة التكوين المهني سوق العمل في الجزائر ،مذكرة ماجستير في علم الاجتماع ،جامعة يسكرة 2014/2013
33. لحمر أحلام واقع سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014 دراسة حالة ولاية سكيكدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1955 ، 2014/2013
34. لعريفي عودة ،محددات الاجور و اثرها على العمالة في الجزائر ، مذكرة ماجستير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2010-2011
35. محمد ابراهيم مقداد .مازون أبو حصيرة ، اقتصاد العمل 1 ، مساق تدريسي لطلبة الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم الاقتصاد كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية .غزة
36. محمد شريف المان ،محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية نظرية ونمادج التوازن و اللاتوازن – الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية
37. محمد عدنان . وديع المفاهيم الأساسية في اقتصاد العمل المعهد العربي للتخطيط الكويت2014

38. محمد فاروق محمد الشبول العمل واثر الأجر على عرض العمل والنمو في الاقتصاد الإسلامي، دار عماد الدين للنشر و التوزيع عمان الاردن ،2010

39. مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع 2007 عمان الأردن

40. مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الجامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى 2009

41. مجدي الشورجي :العلاقة بين أرس المال البشري والصاد ارت والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28نوفمبر ،2007، ص 18-20.

42. مذكرة تخرج شهادة الماستر بعنوان الإنتاج التجاري على أحداث فوارق بين اليد العاملة المؤهلة و والغير في الجزائر ⟸ دراسة وصفية لدالة الطلب على العمل في الجزائر (90-14) إعداد الطلبة باسكول إسراء سنة 2017/2016 .

43. مذكرة تخرج شهادة الماستر بعنوان محددات عرض العمل في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2017 - 1980إعداد فرحاتي إسماعيل الموسم الجامعي : 2018/2017

44. مذكرة تخرج شهادة الماستر بعنوان محددات عرض العمل في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2017 - 1980إعداد فرحاتي إسماعيل الموسم الجامعي. 2018/2017 .

45. مذكرة تخرج ماستر بعنوان دراسة قياسية لعرض العمل في الجزائر خلال فترة -2013) (1980 إعداد عبد الرحمان بن السعدي السنة الجامعية 2015/ 2016 ص 22/21.

46. مذكرة تخرج ماستر بعنوان دراسة قياسية لعرض العمل في الجزائر خلال فترة -2013) (1980 إعداد عبد الرحمان بن السعدي السنة الجامعية 2015/ 2016 .

47. ناصر دادي عدون العايب عبد الرحمان البطالة و الاشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجزائر 2010

48. هوشيار معروف ، تحليل االقتصاد الكلي ، دارالصفا للنشر و التوزيع عمان الاردن 2005

49. MUHAMMAD AFZAL et al, OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN
An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and

Social Review, Vol :51,N :01,
Summer2013, P :25.

50. *ASK bonnprist (1986) " Higher Education and the Markets for Education Labor in lacs : Theoreticl Approuches and Implications "The Pakistan Développement Review. No : 3.*
51. joell jalladeau .introduction a la macronomique.edition ouvert.

www.wikipedia.org موسوعة اقتصادات العمل

الملاحق

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.354079	0.0023
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Residual variance (no correction)	2.413349
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.963691

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM)
Method: Least Squares
Date: 09/26/20 Time: 16:08
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHOM(-1)	-0.085574	0.023298	-3.673079	0.0021

R-squared	0.280371	Mean dependent var	-1.046294
Adjusted R-squared	0.280371	S.D. dependent var	1.887644
S.E. of regression	1.601307	Akaike info criterion	3.836540
Sum squared resid	41.02694	Schwarz criterion	3.885552
Log likelihood	-31.61059	Hannan-Quinn criter.	3.841412
Durbin-Watson stat	1.753821		

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.354079	0.0023
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Residual variance (no correction)	2.413349
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.963691

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM)
Method: Least Squares
Date: 09/26/20 Time: 16:08
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHOM(-1)	-0.085574	0.023298	-3.673079	0.0021

R-squared	0.280371	Mean dependent var	-1.046294
Adjusted R-squared	0.280371	S.D. dependent var	1.887644
S.E. of regression	1.601307	Akaike info criterion	3.836540
Sum squared resid	41.02694	Schwarz criterion	3.885552
Log likelihood	-31.61059	Hannan-Quinn criter.	3.841412
Durbin-Watson stat	1.753821		

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.430046	0.0020
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Residual variance (no correction)	511.2615
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	511.2615

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 09/26/20 Time: 16:20
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.882414	0.257260	-3.430046	0.0037

R-squared	0.439441	Mean dependent var	0.460000
Adjusted R-squared	0.439441	S.D. dependent var	31.19071
S.E. of regression	23.35264	Akaike info criterion	9.199758
Sum squared resid	8180.184	Schwarz criterion	9.248045
Log likelihood	-72.59807	Hannan-Quinn criter.	9.202231
Durbin-Watson stat	1.990853		

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.44473	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Residual variance (no correction)	4.662854
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.066588

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 09/26/20 Time: 16:18
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.377948	0.218662	-6.301714	0.0000

R-squared	0.724433	Mean dependent var	-0.294188
Adjusted R-squared	0.724433	S.D. dependent var	4.248411
S.E. of regression	2.230182	Akaike info criterion	4.502505
Sum squared resid	74.60566	Schwarz criterion	4.550792
Log likelihood	-35.02004	Hannan-Quinn criter.	4.504977
Durbin-Watson stat	2.231579		

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.430046	0.0020
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Residual variance (no correction)	511.2615
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	511.2615

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 09/26/20 Time: 16:20
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.882414	0.257260	-3.430046	0.0037

R-squared	0.439441	Mean dependent var	0.460000
Adjusted R-squared	0.439441	S.D. dependent var	31.19071
S.E. of regression	23.35264	Akaike info criterion	9.199758
Sum squared resid	8180.184	Schwarz criterion	9.248045
Log likelihood	-72.59807	Hannan-Quinn criter.	9.202231
Durbin-Watson stat	1.990853		

Null Hypothesis: D(POP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.905689	0.002577
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Residual variance (no correction)	2.06E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.63E+08

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(POP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/26/20 Time: 16:25
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POP(-1))	0.043571	0.027077	1.609161	0.1299
C	490.7959	15878.21	0.030910	0.9758

R-squared	0.156088	Mean dependent var	25284.38
Adjusted R-squared	0.095808	S.D. dependent var	16138.37
S.E. of regression	15345.81	Akaike info criterion	22.23154
Sum squared resid	3.30E+09	Schwarz criterion	22.32811
Log likelihood	-175.8523	Hannan-Quinn criter.	22.23649
F-statistic	2.589400	Durbin-Watson stat	0.187421
Prob(F-statistic)	0.129891		

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.752878	0.3752
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Residual variance (no correction)	5.915832
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.482965

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 09/26/20 Time: 16:16
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.111713	0.138223	-0.808211	0.4308

R-squared	0.023868	Mean dependent var	0.311235
Adjusted R-squared	0.023868	S.D. dependent var	2.537570
S.E. of regression	2.507104	Akaike info criterion	4.733156
Sum squared resid	100.5691	Schwarz criterion	4.782169
Log likelihood	-39.23183	Hannan-Quinn criter.	4.738028
Durbin-Watson stat	2.400261		

Dependent Variable: W
Method: ARDL
Date: 09/26/20 Time: 16:40
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): PIB CHOM G INF POP
Fixed regressors:
Number of models evalulated: 32
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
W(-1)	-0.448140	0.322681	-1.388804	0.1983
PIB	0.006408	0.025615	0.250163	0.8081
PIB(-1)	-0.028082	0.025673	-1.093831	0.3024
CHOM	0.064808	0.151229	0.428541	0.6783
G	-5.80E-06	4.53E-05	-0.128095	0.9009
INF	-0.066582	0.294021	-0.226453	0.8259
INF(-1)	-0.330314	0.282805	-1.167994	0.2728
POP	2.63E-07	1.73E-07	1.515297	0.1640

R-squared	0.504698	Mean dependent var	3.766715
Adjusted R-squared	0.119463	S.D. dependent var	1.984746
S.E. of regression	1.862425	Akaike info criterion	4.386824
Sum squared resid	31.21765	Schwarz criterion	4.778924
Log likelihood	-29.28800	Hannan-Quinn criter.	4.425800
Durbin-Watson stat	2.090316		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model
selection.

Null Hypothesis: D(POP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.905689	0.002577
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Residual variance (no correction)	2.06E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.63E+08

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(POP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/26/20 Time: 16:25
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POP(-1))	0.043571	0.027077	1.609161	0.1299
C	490.7959	15878.21	0.030910	0.9758

R-squared	0.156088	Mean dependent var	25284.38
Adjusted R-squared	0.095808	S.D. dependent var	16138.37
S.E. of regression	15345.81	Akaike info criterion	22.23154
Sum squared resid	3.30E+09	Schwarz criterion	22.32811
Log likelihood	-175.8523	Hannan-Quinn criter.	22.23649
F-statistic	2.589400	Durbin-Watson stat	0.187421
Prob(F-statistic)	0.129891		

Null Hypothesis: W has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.207564	0.0053
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Residual variance (no correction)	3.624337
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.838073

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(W)
Method: Least Squares
Date: 09/26/20 Time: 16:22
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
W(-1)	-1.162384	0.276790	-4.199524	0.0008
C	4.397292	1.181907	3.720507	0.0021

R-squared	0.540385	Mean dependent var	-0.116524
Adjusted R-squared	0.509744	S.D. dependent var	2.894553
S.E. of regression	2.026717	Akaike info criterion	4.360843
Sum squared resid	61.61373	Schwarz criterion	4.458868
Log likelihood	-35.06716	Hannan-Quinn criter.	4.370586
F-statistic	17.63600	Durbin-Watson stat	1.683218
Prob(F-statistic)	0.000774		

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(W)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 0)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 09/26/20 Time: 16:47
Sample: 2000 2017
Included observations: 17

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
W(-1)*	-1.448140	0.322681	-4.487844	0.0015
PIB(-1)	-0.021674	0.024327	-0.890918	0.3962
CHOM**	0.064808	0.151229	0.428541	0.6783
G**	-5.80E-06	4.53E-05	-0.128095	0.9009
INF(-1)	-0.396896	0.436176	-0.909946	0.3866
POP**	2.63E-07	1.73E-07	1.515297	0.1640
D(PIB)	0.006408	0.025615	0.250163	0.8081
D(INF)	-0.066582	0.294021	-0.226453	0.8259

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	-0.014967	0.015923	-0.939949	0.3718
CHOM	0.044752	0.105834	0.422857	0.6823
G	-4.00E-06	3.09E-05	-0.129565	0.8998
INF	-0.274073	0.309761	-0.884790	0.3993
POP	1.82E-07	1.05E-07	1.731236	0.1175

EC = W - (-0.0150*PIB + 0.0448*CHOM -0.0000*G -0.2741*INF + 0.0000 *POP)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.670017	10%	1.81	2.93
k	5	5%	2.14	3.34
		2.5%	2.44	3.71
		1%	2.82	4.21
Actual Sample Size	17		Finite Sample: n=35	
		10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1
			Finite Sample: n=30	
		10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.487844	10%	-1.62	-3.49
		5%	-1.95	-3.83
		2.5%	-2.24	-4.12
		1%	-2.58	-4.44